فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
السبت 12 شعبان 1447هـ 31 يناير/ كانون الثاني 2026 Saturday 31 January 2026
العدد 6289 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
فلسطين أون لاين FELESTEEN
20070503

"عشائر غزة": اختطاف الشيخ أدهم العكر جريمة نكراء ارتكبتها عصابات شاذة

غزة/ فلسطين:

أدان "التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية"، بأشد العبارات، جريمة اختطاف الشيخ أدهم العكر "أبو بكر"، محمّلًا المسؤولية للمدعو غسان الدهيني ومجموعته، واصفًا الحادثة بأنها سلوك إجرامي همجي يتنافى مع القيم الوطنية والأعراف الاجتماعية الفلسطينية. وقال التجمع، في بيان صحفي أمس، إن "الجرائم المتلاحقة" التي يرتكبها الدهيني

2

حماس تطالب بتمكين اللجنة الوطنية من العمل في قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

دعت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إلى "تمكين اللجنة الوطنية من العمل في قطاع غزة الذي دمره الاحتلال الفاشي"، كما دعت للضغط "الجاد لوقف العدوان والانتقال الفوري إلى المرحلة الثانية بما يشمل فتح معبر رفح في الاتجاهين. وفي بيان لها أمس، طالبت حماس الوسطاء والدول الضامنة بتحمل مسؤولياتهم لوضع حد لعربدة نتنياهو وعدم

3

شهيدان ومصابون بينهم سيدة حامل بنيران الاحتلال في غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد مواطنان وأصيب آخرون بينهم سيدة حامل، أمس، بنيران الاحتلال الإسرائيلي، الذي يواصل انتهاكاته لاتفاق وقف حرب الإبادة. فقد قصف طيران الاحتلال الإسرائيلي تجمعا للمواطنين في مخيم المغازي وسط قطاع غزة ما أسفر عن شهيدين ومصابين، بحسب مصدر بمستشفى شهداء الأقصى.

كما أُصيب ستة مواطنين، بينهم سيدة حامل، من جراء قصف إسرائيلي استهدف خيمة تؤوي نازحين في منطقة المواصي غرب مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة. وأفادت مصادر طبية، بأن المصابين نُقلوا إلى المستشفيات وهم يعانون إصابات

3

الطب الشرعي يبدأ إجراءات التعرف على جثامين عدد من الشهداء سلمتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي ضمن صفقة التبادل في غزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غوتيريش: المرحلة الثانية من اتفاق غزة تعني انسحاب (إسرائيل) الكامل

نيويورك/ فلسطين:

أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ضرورة التوصل إلى وقف فعلي ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة، والانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق، التي تعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع.

وقال غوتيريش، في مؤتمر صحفي عقده، أمس، إن هناك الكثير مما يجب القيام به، مشيرًا إلى أن الاحتياجات لا تقتصر على توفير الغذاء فقط، بل تشمل مختلف جوانب الإغاثة وإعادة الإعمار.

الاحتلال يزعم فتح معبر رفح جزئيًّا غدًا وفق آلية أمنية مشددة

غزة/ فلسطين:

زعم جيش الاحتلال، أمس، إعادة فتح معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر غدًا الأحد، لكن وفق ترتيبات أمنية مشددة تقيد حركة العبور، وتبقي سيطرة الاحتلال غير المباشرة على أحد أهم منافذ القطاع إلى العالم الخارجي. وقال جيش الاحتلال إن فتح المعبر سيتم "لحركة محدودة للأشخاص فقط"، وبالتنسيق مع الجانب المصري، وبعد موافقة أمنية سابقة من (إسرائيل)، وتحت إشراف بعثة الاتحاد الأوروبي، وهي آلية تعيد إلى الواجهة نمط

3

مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية

لجنة إدارة غزة.. هل تنجح في تخفيف معاناة النازحين؟

غزة/ أدهم الشريف:

مع اشتداد تداعيات حرب الإبادة والحصار الإسرائيلي، تتصاعد تطلعات الغزِّيين، ولا سيما أصحاب المنازل المدمرة والنازحين قسرًا، تجاه اللجنة الوطنية لإدارة غزة، التي يَنظر إليها كثيرون كجهة مفصلية يُعوَّل عليها لتحسين واقع الإغاثة الإنسانية في واحدة من أقسى المراحل التي يمر بها سكان القطاع.

ويعيش مئات الآلاف في خيام مهترئة أو مراكز إيواء مكتظة، بعد أن دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي منازلهم كليًا أو جزئيًا، وسط ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، زادها تفاقمًا الانخفاض الحاد في درجات الحرارة، وشُح المساعدات، واستمرار القيود المفروضة على إدخال مواد الإغاثة

4

"صحة غزة" و"أطباء بلا حدود" ترفضان تسليم بيانات الطواقم الطبية لـ(إسرائيل)

غزة/ فلسطين:

أدانت وزارة الصحة في غزة، الإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي تستهدف جمع واستجلاب بيانات العاملين في المجالين الطبي والإنساني داخل المؤسسات الصحية الدولية العاملة في قطاع غزة، عادّةً أنها تشكل انتهاكًا خطيرًا لخصوصية البيانات الشخصية وتهديدًا مباشرًا لسلامة العاملين وحياتهم. وأكدت الوزارة، في بيان أمس، أن هذه الممارسات تتعارض بشكل صارخ مع مبادئ العمل الإنساني وأحكام القانون الدولي الإنساني، التي تنص على

4

رغم قيود الاحتلال.. 70 ألفًا يؤدون صلاة الجمعة في الأقصى

القدس المحتلة/ فلسطين:

أدى عشرات الآلاف أمس صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، بالرغم من الإجراءات العسكرية المشددة التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أبواب المسجد ومداخل البلدة القديمة في القدس المحتلة. وقدرت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن نحو 70 ألف مصلٍ أدوا صلاة الجمعة في رحاب المسجد الأقصى، على الرغم من إغلاق الاحتلال محاور الطرق وبعض الشوارع الرئيسة.

وقد شددت قوات الاحتلال من إجراءاتها على أبواب المسجد الأقصى، ودققت في بطاقات المواطنين الوافدين إليه، ومنعت العديد من الدخول.

وتواصل قوات الاحتلال فرض قيود مشددة على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى خاصة خلال أيام الجمعة.

المستوطنون يصعدون عدوانهم في الضفة ويقتحمون موقعًا أثريًّا بالخليل

محافظات/ فلسطين:

صعد المستوطنون أمس عدوانهم في الضفة الغربية المحتلة، واقتحموا موقعا أثريا في الخليل، في حين شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات بالضفة.

فقد اقتحم عدد كبير من المستوطنين المسلحين، بحماية من قوات الاحتلال موقعا أثريا جنوب غرب الخليل.

وأوردت وكالة "وفا"، أن قوات الاحتلال اقتحمت موقعا أثريا رومانيا "قصر المورق"، وأغلقت المنطقة، تمهيدا لاقتحام أعداد كبيرة من المستوطنين الموقع وتأدية طقوسا تلمودية. كما اعتدى مستوطنون، على مواطن في بلدة بيت أمرين شمال غرب نابلس. وأفادت مصادر محلية، بأن مستوطنين اعتدوا على مواطن بالضرب خلال تواجده في منطقة القمة، وألحقوا أضرارا بمركبته. وذكرت أن

2

"تبش المقابر" .. (إسرائيل) تراكم جثامين الفلسطينيين "مجهولة الهوية" دون قواعد إنسانية

رام الله- غزة/ محمد عيد:

لم يتوقع محمود حجازي أن تتحول جثامين 14 شهيدا من عائلته أشرف على دفنهما داخل مقبرة البطش في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى "جثامين مجهولة"، غداة عملية عسكرية عدوانية لجيش الاحتلال داخل المقبرة التي حولتها جرافاته وآلياته لكومة من الخراب والدمار. ومنذ بداية الإبادة الجماعية تعرضت المقبرة

5

أوجده مهندس فلسطيني قبل أن تغتاله (إسرائيل)

"الواقع الافتراضي".. علاج لأطفال غزة في عالم دون إبادة جماعية

الوسطى/ محمد عيد:

أمام منظومة صحية مدمرة من جراء الإبادة الإسرائيلية الجماعية، لجأ أخصائيون في غزة لتوظيف نظارة "الواقع الافتراضي" في علاج الأطفال من الصدمات النفسية التي أصابتهم من جراء هول النزوح القسري والقصف الإسرائيلي وفقدان الأشقاء أو الآباء أو أحدهم. تقوم فكرة العلاج على دمج التطور التكنولوجي بالتدخلات النفسية

7

ورفع الحصار عن غزة وحظر تسليح (إسرائيل)

دعوات عالمية لتخصيص اليوم للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين

عواصم/ فلسطين:

يكثّف ناشطون ومنظمات حقوقية حول العالم دعواتهم للمشاركة في تحركات جماهيرية واسعة، اليوم السبت، للمطالبة بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة، والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية، إلى جانب الدعوة لفرض حظر دولي على تسليح (إسرائيل).

وتأتي هذه الدعوات ضمن حملة عالمية حملت شعار "العالم ينهض من أجل فلسطين"، التي انتشرت خلال الأيام الماضية على نطاق واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي. وانطلقت الحملة أساسًا بالدعوة إلى تخصيص يوم 31 كانون الثاني/يناير يومًا عالميًا للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين والمطالبة بإطلاق سراحهم.

وجاءت المبادرة بتنظيم الحملة من "الحملة العالمية لإنقاذ الأسرى" بالتعاون مع حملة "الأشرطة الحمراء" و"أسطول الصمود" لكسر الحصار عن غزة، إلى جانب عدد من الحركات والمنظمات التضامنية الدولية. ومع اتساع التفاعل، تطورت أهداف الحملة لتشمل المطالبة بإنهاء جميع أشكال الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والدعوة إلى وقف تسليح (إسرائيل).

وأكدت منظمات وحملات تضامنية عالمية، عبر منشورات متداولة، أن يوم 31 يناير سيكون يومًا عالميًا للتضامن مع فلسطين والأسرى الفلسطينيين.

مشاركة واسعة

وفي هذا السياق، أعلنت جهات منظمة وحركات تضامنية في مختلف دول العالم مشاركتها في تنظيم فعاليات يوم 31 يناير، تشمل مظاهرات حاشدة في شوارع مدن كبرى، ووقفات احتجاجية ومسيرات تضامنية في عواصم بارزة، من بينها لندن وباريس.

وتترافق التحركات الميدانية مع حملات رقمية واسعة عبر وسمَي #اليوم_العالمي_للتضامن_مع_الأسرى و#أنقذوا_الأسرى، بهدف تسليط الضوء على أوضاع الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال.

وتركّز الدعوات على فضح ما يتعرض له الأسرى من تعذيب وتنكيل ممنهج، والمطالبة بضغط دولي حقيقي لضمان محاكمات عادلة والإفراج عنهم. كما حثّت على المشاركة الفاعلة عبر النزول إلى الشوارع، أو ارتداء الأشرطة الحمراء كرمز للتضامن، أو المساهمة في نشر الرسائل التضامنية عبر الإنترنت، لتوحيد الصوت دعمًا لحق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة.

وعلى الرغم من أن 31 يناير يمثل ذروة هذه التحركات كيوم عالمي للتضامن، فإن الحملة تندرج ضمن سلسلة فعاليات متواصلة، تشمل أنشطة إعلامية ورقمية، تهدف إلى تعزيز الوعي العالمي بملف الأسرى والقضية الفلسطينية عمومًا.

وبحسب إحصاءات مؤسسات مختصة بشؤون الأسرى، لا تزال (إسرائيل) تحتجز في سجونها نحو 9200 أسير فلسطيني حتى مطلع عام 2026. ومع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، صعّدت سلطات الاحتلال من انتهاكاتها بحق الأسرى، ولا سيما معتقلي غزة، عبر التجويع والتعذيب والإهمال الطبي، وصولًا إلى الاعتداءات الجسدية والنفسية.

وتحدث أسرى أُفرج عنهم مؤخرًا عن ظروف اعتقال قاسية، وظهرت على أجسادهم آثار تعذيب وتجويع شديد، إلى جانب إصابات نفسية وعقلية لحقت ببعضهم نتيجة ما تعرضوا له من تنكيل.

"ارفعوا أيديكم عن غزة"

من جهتها، أعلنت "حملة التضامن مع فلسطين" (PSC) في بريطانيا، عبر منشور على منصة (إكس)، أن اليوم سيشهد تنظيم "المسيرة الوطنية من أجل فلسطين – ارفعوا أيديكم عن غزة". وأوضحت أن المسيرة ستنطلق من ميدان رَسل وسط العاصمة لندن عند الساعة الثانية عشرة ظهرًا بالتوقيت المحلي.

وأكدت الحملة أن "الإبادة الجماعية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني لم تنته بعد"، داعية إلى المشاركة الواسعة للضغطَ على الحكومة البريطانية من أجل إنهاء تواطؤها في دعم العنف الإسرائيلي.

ويأتي ذلك في وقت يواصل فيه جيش الاحتلال خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، ما أسفر عن استشهاد 492 فلسطينيًا وإصابة 1356 آخرين. وكان الاتفاق ينص على إنهاء حرب إبادة جماعية شنتها (إسرائيل) بدعم أمريكي في 8 تشرين الأول/أكتوبر واستمرت عامين، وأسفرت عن أكثر من 71 ألف شهيد و171 ألف جريح، إضافة إلى دمار واسع طال نحو 90 في المئة من البنية التحتية المدنية، بتكلفة إعادة إعمار قدرتها الأمم المتحدة بنحو 70 مليار دولار.

حظر تسليح (إسرائيل)

بدورهما، أعلن "أسطول الصمود العالمي" والحراك العالمي للتحرك نحو غزة، في بيانين منفصلين، عن تنظيم يوم عالمي للتضامن في 31 يناير، من خلال مظاهرات وفعاليات جماهيرية في الساحات العامة وأمام السفارات حول العالم. وأوضح البيانان أن هذه التحركات ستطالب بفرض حظر شامل على تسليح (إسرائيل)، والإفراج عن جميع الفلسطينيين المحتجزين لدى سلطات الاحتلال دون توجيه تهم أو محاكمات عادلة.

ومنذ بدء الإبادة في غزة، اتخذت عدة دول قرارات بوقف أو تقييد تصدير الأسلحة إلى (إسرائيل)، كان آخرها قرار بلجيكا، مطلع الأسبوع الماضي، بحظر عبور طائرات تحمل معدات عسكرية متجهة إلى (تل أبيب).

وارتكبت (إسرائيل) منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 -بدعم أميركي أوروبي- إبادة جماعية في قطاع غزة، شملت قتلا وتجويعا وتدميرا وتهجيرا واعتقالا، متجاهلة النداءات الدولية وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها.

وخلفت الإبادة أكثر من 243 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين معظمهم أطفال، فضلا عن الدمار الشامل ومحو معظم مدن القطاع ومناطقه من على الخريطة.

خارجة عن القيم والهوية الوطنية

"عشائر غزة": اختطاف الشيخ أدهم العكر جريمة نكراء ارتكبتها عصابات شاذة

غزة/ فلسطين:

أدان "التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية"، بأشد العبارات، جريمة اختطاف الشيخ أدهم العكر "أبو بكر"، محمّلًا المسؤولية للمدعو غسان الدهيني ومجموعته، واصفًا الحادثة بأنها سلوك إجرامي همجي يتنافى مع القيم الوطنية والأعراف الاجتماعية الفلسطينية.

وقال التجمع، في بيان صحفي أمس، إن "الجرائم المتلاحقة" التي يرتكبها الدهيني ومجموعته بحق أبناء الشعب الفلسطيني تعكس حالة من الإفلاس الأمني والأخلاقي، وتكشف حالة الرعب التي يعيشها القائمون عليها بعد انكشاف علاقاتهم المشبوهة ومحاولاتهم المستمرة لترويع المواطنين وابتزازهم. وأشار البيان إلى أن تجاوزات هذه المجموعات لم تعد تقتصر على استهداف شخصيات وطنية أو مقاومة، بل امتدت لتطال أفرادًا كانوا في صفوفها سابقًا، قبل أن ينشق عدد منهم ويعود إلى محيطه الاجتماعي بعد اكتشاف حجم الانحراف والفساد والجرائم الأخلاقية والأمنية التي تمارسها تلك المجموعات.

وأكد التجمع أن مثل هذه الأفعال لا تمت بصلة إلى تاريخ الشعب الفلسطيني أو قيمه، مشددًا على أن المجتمع الفلسطيني لم يمنح يومًا مكانة أو شرعية لـ"أشباه الخارجين عن الصف الوطني"، معتبرًا أن هذه الممارسات مرفوضة وموضع إدانة شعبية واسعة.

وشدد البيان على أن هذه الجرائم لا تمثل نسيج المجتمع الفلسطيني الأصيل، ولا تعكس قيمه وعاداته وأعرافه، مؤكدًا أنها تتعارض بشكل واضح مع كرامة العائلات والعشائر والقبائل الفلسطينية المتجذرة في الأرض والتاريخ.

كما أكد التجمع أن هذه الفئة، لن تنجح في فرض نفسها على الشعب الفلسطيني، ولن تواجه إلا الرفض والمواجهة المجتمعية، لافتًا إلى أن الشعب الفلسطيني، الذي نشأ على قيم الكرامة والصمود، يرفض أي محاولات لتمرير الخيانات أو فرض واقع دخيل على مجتمعه.

واختتم التجمع بيانه بالتأكيد على ثقته بقدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة هذه الظواهر ورفضها، كما فعل في محطات سابقة من تاريخه، مشددًا على أن فلسطين ستبقى، وفق البيان، أرضًا لأصحاب المواقف الوطنية، ولن تكون حاضنة لمن يساوم على قضاياها أو يفرّط بثوابتها.

وأثار مقطع مصوّر نُشر أمس على منصة (فيسبوك)، منسوب للمدعو غسان الدهيني الذي يتزعم إحدى المجموعات المسلحة الموالية للاحتلال الإسرائيلي، موجة غضب واسعة على منصات التواصل الاجتماعي في قطاع غزة، عقب ظهوره وهو يسيء إلى أحد قادة المقاومة في مدينة رفح. واعتبر ناشطون وصحفيون أن المشهد يعكس سلوكًا انتقاميًا يمس كرامة مقاتلين صمدوا لأشهر طويلة في ظل الحصار والجوع.

وأظهر الفيديو المتداول القائد الميداني أدهم العُكر، المعروف بـ"أبو بكر"، في وضع إنساني بالغ الصعوبة، حيث بدا عليه الإرهاق الشديد نتيجة الجوع والحصار، فيما ظهر الدهيني وهو يتعامل معه بطريقة وُصفت على نطاق واسع بأنها تشفٍ علني.

وأكد متابعون أن العُكر يحظى بسمعة طيبة وتاريخ قتالي معروف بين أهالي رفح.

وفي هذا السياق، أعاد ناشطون تسليط الضوء على دور غسان الدهيني خلال السنوات الأخيرة، حيث برز اسمه ضمن مجموعات مسلحة محلية متهمة بالعمل لصالح جيش الاحتلال الإسرائيلي، وتُعنى بتمشيط مناطق في رفح بحثًا عن عناصر المقاومة وتأمين تحركات قوات الاحتلال. وبحسب مصادر ميدانية، تولّى الدهيني قيادة هذه المجموعات عقب مقتل ياسر أبو شباب.

ويرى مراقبون أن الظهور المتكرر للدهيني في مشاهد تستهدف رموز المقاومة يأتي في سياق محاولات لكسب رضا الجهات المشغّلة له، معتبرين أن ما جرى مؤخرًا تجاوز كل الخطوط الحمراء الأخلاقية والوطنية، وأثار حالة رفض وغضب شعبي واسع.

المستوطنون يصعدون عدوانهم في الضفة ويقتحمون موقعًا أثريًّا بالخليل

محافظات/ فلسطين:

صعد المستوطنون أمس عدوانهم في الضفة الغربية المحتلة، واقتحموا موقعا أثريا في الخليل، في حين شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات بالضفة.

فقد اقتحم عدد كبير من المستوطنين المسلحين، بحماية من قوات الاحتلال موقعا أثريا جنوب غرب الخليل.

وأوردت وكالة "وفا"، أن قوات الاحتلال اقتحمت موقعا أثريا رومانيا "قصر المورق"، وأغلقت المنطقة، تمهيدا لاقتحام أعداد كبيرة من المستوطنين الموقع وتأدية طقوسا تلمودية. كما اعتدى مستوطنون، على مواطن في بلدة بيت أمرين شمال غرب نابلس.

وأفادت مصادر محلية، بأن مستوطنين اعتدوا على مواطن بالضرب خلال تواجده في منطقة القمة، وألحقوا أضرارا بمركبته.

وذكرت أن الأهالي تصدوا لهجوم المستوطنين عقب ذلك وأجبروهم على الخروج من المنطقة.

في السياق، اعتدى مستوطنون، على متضامنين مع المواطنين في الأغوار الشمالية.

وأفاد مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس معتز بشارات، بأن مستوطنين اعتدوا على متضامنين خلال وجودهم لمساندة ودعم المواطنين في نبع غزال الفارسية بالأغوار الشمالية.

وتشهد المنطقة تصعيدا في اعتداءات المستوطنين بحق المواطنين وممتلكاتهم، لإجبارهم على ترك مساكنهم والرحيل عنها. في سياق متصل، هاجم مستوطنون، بلدة قصرة جنوب نابلس.

وأفادت مصادر محلية، بأن مستوطنين هاجموا منقطة رأس العين جنوب غرب قصرة، بحماية قوات الاحتلال حيث اندلعت مواجهات في المكان.

وفي رام الله، اعتدى مستوطنون، على شابين، كانا يتنزهان في قرية بيرود.

وأفادت مصادر محلية، بأن عددا من المستوطنين طاردوا شابين من مخيم قلنديا شمال القدس، وصلا منطقة العين في قرية بيرود بغرض التنزه، ثم قاموا بالاعتداء عليهما بالضرب، ورشهما بغاز الفلفل، قبل أن يحطموا المركبة التي كانا يستقلانها.

وأشارت المصادر إلى أن المستوطنين اقتحموا قرية بيرود في أعقاب الاعتداء، تحت حماية قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وفي نابلس، أتلف مستوطنون، محاصيل زراعية في سهول المسعودية التابعة لأراضي برقة شمال غرب نابلس.

وأفاد الناشط ضد الاستيطان ذياب حجي، بأن مستوطنين هاجموا الأراضي الزراعية في سهل المسعودية، وأتلفوا المزروعات، وسرقوا السياج في محيطها.

وذكر أنه جرى خلال الفترة الماضية الاعتداء على كامل منطقة مشروع الري، المدعوم من بنك التنمية الألماني، والتابع لجمعية واد الشعير، وبلدية نابلس، وبإشراف من وزارة الزراعة.

وأوضح حجي أن تكلفة المشروع بلغت 13 مليون يورو، حيث تم بناء وحدة معالجة ثلاثية، وخط ناقل، وخزان لتجميع المياه المعالجة، كذلك تم دعم المزارعين بالأشتال، وشبكات الري، والسياج المعدني، إضافة الى وحدات تحكم.

اعتقالات

من جهة ثانية، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، شابين من مدينة نابلس.

وأفادت مصادر أمنية ومحلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت أحياء عدة من مدينة نابلس، منها التعاون، وشارع 10، وأحياء راس العين، ونابلس الجديدة، وداهمت منازل المواطنين وفتشتها وعبثت بمحتوياتها، واعتقلت الشابين حمزة بولص، ومحمد الجبالي.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، شقيقين من مسافر يطا جنوب الخليل، بعد اعتداء المستوطنين عليهم.

وقال الناشط أسامه مخامرة، إن قوات الاحتلال اعتقلت الشقيقين فؤاد وذياب عمر الجبور، بعد احتجاز عدد من المواطنين في منطقة حوارة بمسافر يطا جنوبا، وذلك خلال تصديها للمستعمرين الذين قاموا بنصب أعلام الاحتلال فوق أراضي المواطنين، بهدف الاستيلاء عليها.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مواطنا خلال اقتحام مدينة الخليل، كما اقتحم مستعمرون بحماية من قوات الاحتلال بلدة دورا، جنوب غرب الخليل.

وأفادت مصادر أمنية، بأن قوات الاحتلال اعتقلت المواطن جعفر عدنان أبو رموز من مدينة الخليل، بعد مداهمة منزله وتفتيشه والعبث بمحتوياته.

وأضافت أن قوات الاحتلال اقتحمت منطقة طاروسا غرب بلدة دورا، وأغلقت المنطقة بالكامل ومنعت تنقل المواطنين، لتأمين اقتحام عشرات المستوطنين لـ"جبل طاروسا" وإقامة طقوس تلمودية في المكان.

وفي بيت لحم، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، شابا.

وأفادت مصادر أمنية لوكالة "وفا"، بأن قوات الاحتلال اعتقلت جون عادل حنا مره (28 عاما) بعد دهم وتفتيش منزله في منطقة شارع الصف وسط بيت لحم.

وفي رام الله، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بلدة المزرعة الشرقية شرق رام الله.

وأفاد شهود عيان، بأن الاحتلال احتجز شابا خلال اقتحامه للبلدة، قبل أن يطلق سراحه في وقت لاحق والانسحاب من البلدة.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، شابا، واحتجزت عددا من المواطنين، خلال اقتحام قرية كفر مالك شرق رام الله.

وذكرت مصادر محلية، أن الاحتلال اعتقل الشاب تامر الشوارب، من بلدة سلواد، وذلك بعد توقيفه في بلدة كفر مالك المجاورة، خلال الاقتحام.

ووفقا للمصادر، فقد اقتحم الاحتلال كفر مالك بعدة آليات، وسير دورياته في شوارع بالقرية، وقام بتوقيف عدة مواطنين بداعي إخضاعهم للتفتيش والتدقيق في بطاقاتهم الشخصية.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ثلاثة مواطنين، خلال اقتحامها قرية المغير شرق رام الله.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال داهمت منزل المواطن جهاد عيد النعسان واعتقلت نجله الطفل محمد (12 عاما) وشقيقته رغد وهي طالبة في جامعة بيرزيت.

وأضافت أن قوات الاحتلال اعتقلت المواطن سميح محمد النعسان بعد احتجازه وزوجته لساعات قرب الطريق الاستعماري الجديد في منطقة "النقار" شرق القرية.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من آيار 2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
info@felesteen.ps
edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من آيار 2007

شهيدان ومصابون بينهم سيدة حامل بنيران الاحتلال في غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد مواطنان وأصيب آخرون بينهم سيدة حامل، أمس، بنيران الاحتلال الإسرائيلي، الذي يواصل انتهاكاته لاتفاق وقف حرب الإبادة. فقد قصف طيران الاحتلال الإسرائيلي تجمعا للمواطنين في مخيم المغازي وسط قطاع غزة ما أسفر عن شهيدين ومصابين، بحسب مصدر بمستشفى شهداء الأقصى.

كما أُصيب ستة مواطنين، بينهم سيدة حامل، من جراء قصف إسرائيلي استهدف خيمة تؤوي نازحين في منطقة المواصي غرب مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة.

وأفادت مصادر طبية، بأن المصابين نُقلوا إلى المستشفيات وهم يعانون إصابات متفاوتة، في إثر استهداف إسرائيلي مباشر للمنطقة.

وأكد شهود عيان أن طائرة مسيّرة إسرائيلية قصفت خيمة للنازحين في المواصي، ما أدى إلى وقوع الإصابات.

وفي السياق ذاته، أفادت مصادر ميدانية بأن زوارق الاحتلال الحربية لاحقت مراكب الصيادين وفتحت نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاههم قبالة شواطئ بحر مدينة غزة.

وقالت مصادر محلية إن آليات جيش الاحتلال وطائراته المروحية أطلقت نيرانًا عشوائية وبكثافة شرقي مدينة خان يونس، ضمن مناطق ما يُعرف بـ"الخط الأصفر". كما أفاد شهود عيان بأن طائرات حربية شنت عدة غارات داخل الخط الأصفر في مدينة رفح جنوبي القطاع، بالتزامن مع إطلاق نار كثيف وعشوائي غربي المدينة.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي خروقاتها لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة لليوم الـ112 على التوالي، عبر إطلاق نار كثيف ترافق مع قصف مدفعي وعمليات نسف في عدة محاور من القطاع.

ومنذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار، ارتكب جيش الاحتلال مئات الخروقات، أسفرت عن استشهاد 494 فلسطينيًا وإصابة 1356 آخرين، منذ 11 تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

الاحتلال يزعم فتح معبر رفح جزئيًّا غدًا وفق آلية أمنية مشددة

غزة/ فلسطين:

زعم جيش الاحتلال، أمس، إعادة فتح معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر غدًا الأحد، لكن وفق ترتيبات أمنية مشددة تقيد حركة العبور، وتبقي سيطرة الاحتلال غير المباشرة على أحد أهم منافذ القطاع إلى العالم الخارجي.

وقال جيش الاحتلال إن فتح المعبر سيتم "لحركة محدودة للأشخاص فقط"، وبالتنسيق مع الجانب المصري، وبعد موافقة أمنية سابقة من (إسرائيل)، وتحت إشراف بعثة الاتحاد الأوروبي، وهي آلية تعيد إلى الواجهة نمط الرقابة الدولية-الإسرائيلية الذي كان معمولا به قبل سيطرة (إسرائيل) الميدانية على محيط المعبر.

وتكشف تفاصيل الإعلان أن فتح المعبر لا يعني إنهاء القيود المفروضة على غزة، إذ ستُخضع (إسرائيل) المسافرين لإجراءات تعريف وفحص أمني مزدوج، يبدأ داخل المعبر بإشراف أوروبي، ويمتد إلى محور خاضع لسيطرة جيش الاحتلال، ما يكرس تحكما أمنيا فعليا في حركة الفلسطينيين رغم عدم الوجود الإسرائيلي المباشر داخل المعبر.

قيود مشددة

وبحسب وسائل إعلام عبرية، فإنه من المتوقع أن يقتصر عدد العابرين في المرحلة الأولى على ما بين 150 و200 شخص يوميا، في مؤشر على أن الخطوة أقرب إلى إجراء منضبط ومحدود، منها إلى فتح فعلي يلبي الاحتياجات الإنسانية الواسعة لسكان القطاع.

كما أوضح جيش الاحتلال أن عودة الفلسطينيين من مصر إلى غزة ستسمح فقط لمن غادروا القطاع خلال الحرب، وبعد موافقة أمنية إسرائيلية، وهو شرط يعكس استمرار ربط الحق في التنقل بالاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، لا بالاحتياجات الإنسانية أو القانونية للسكان.

ويأتي الإعلان بعد إغلاق شبه كامل لمعبر رفح منذ مايو/أيار 2024، في وقت تؤكد فيه مصر باستمرار أن المعبر مفتوح من الجانب المصري، وأن تعطيله مرتبط بالسيطرة الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني منه، وهو ما يجعل إعادة فتحه الجزئية محكومة بسقف سياسي وأمني إسرائيلي، لا باتفاق فلسطيني-مصري مستقل.

ولم يصدر حتى الآن أي تعليق رسمي من السلطات الفلسطينية أو المصرية، وسط تساؤلات عما إن كانت الخطوة تمثل بداية تخفيف فعلي للحصار، أم مجرد إجراء مؤقت لإدارة الحركة البشرية ضمن معادلة أمنية صارمة.

وكانت هيئة البث العبرية قد كشفت عن وجود خلافات بين (تل أبيب) والقاهرة بشأن ترتيبات تشغيل معبر رفح، ولا سيما أعداد الداخلين والمغادرين من قطاع غزة، في وقت أعلن فيه محافظ شمال سيناء خالد مجاور استعداد مصر لإدخال المساعدات الإنسانية واستقبال المصابين والجرحى من القطاع عبر المعبر، وهو ما يعكس استمرار التباينات بشأن آليات إدارة الحركة الإنسانية في ظل الحرب.

غوتيريش: المرحلة الثانية من اتفاق غزة تعني انسحاب (إسرائيل) الكامل

نيويورك/ فلسطين:

أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ضرورة التوصل إلى وقف فعلي ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة، والانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق، التي تعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع.

وقال غوتيريش، في مؤتمر صحفي عقده، أمس، إن هناك الكثير مما يجب القيام به، مشيرًا إلى أن الاحتياجات لا تقتصر على توفير الغذاء فقط، بل تشمل مختلف جوانب الإغاثة وإعادة الإعمار.

كما أشار إلى ضرورة ممارسة ضغط دولي حقيقي على (إسرائيل)، لافتًا إلى أن الولايات المتحدة هي الدولة التي تملك القدرة الأكبر على التأثير في هذا الاتجاه، مؤكدًا في الوقت ذاته أهمية اعتراف واشنطن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وشدد غوتيريش على معارضة الأمم المتحدة الشديدة لـ"التحركات الإسرائيلية التي تقوض (ما يسمى) حل الدولتين"، بما في ذلك التوسع في بناء المستوطنات غير القانونية، وعمليات الهدم والإخلاء القسري، وتصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية.

وشدد الأمين العام على أن بناء المستوطنات والهدم والطرد وعنف المستوطنين يجب أن يتوقف فورًا، داعيًا إلى تهيئة الظروف اللازمة لتكون غزة والضفة الغربية، بما فيها "شرقي القدس"، نواة دولة فلسطين المستقبلية.

وأشار غوتيريش إلى أن المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، باعتباره الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ قرارات ملزمة للجميع، بما في ذلك تفويض استخدام القوة وفقًا للقانون الدولي.

وانتقد الأمين العام من يهاجمون الأمم المتحدة ويتهمونها بعدم الفاعلية، موضحًا أن كثيرًا من هؤلاء يعارضون في الوقت ذاته إصلاح مجلس الأمن، وهو ما يسهم في إضعاف قدرة المنظمة الدولية على أداء دورها. وحذّر من أن القوة باتت تتغلب على القانون، وأن القانون الدولي يتعرض لانتهاكات متزايدة، في ظل تراجع التعاون الدولي واستمرار الاعتداء على المؤسسات متعددة الأطراف.

ولفت غوتيريش إلى أن عام 2026، رغم كونه في بداياته، يتشكل ليكون "عامًا مليئًا بالفوضى والمفاجآت المتواصلة"، محذرًا من أن الإفلات من المساءلة يؤجج الصراعات ويعمق انعدام الثقة ويفتح المجال أمام ما وصفهم بـ"المفسدين الأقوياء" من مختلف الاتجاهات.

ودعا الأمين العام إلى إصلاح النظام متعدد الأطراف الذي أُنشئ قبل نحو 80 عامًا عقب الحرب العالمية الثانية، معتبرًا أن هذه الأنظمة باتت متقادمة ولا تزال تعكس موازين القوى والهياكل الاقتصادية القديمة، في وقت يتغير فيه العالم بسرعة. وأضاف: "المشاكل الدولية لا يمكن حلها عبر قوة واحدة تتخذ جميع القرارات، ولا حتى عبر قوتين تقسمان العالم إلى مناطق نفوذ متنافسة". ومنذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار، ارتكب جيش الاحتلال مئات الخروقات، أسفرت عن استشهاد 494 فلسطينيًا وإصابة 1356 آخرين، منذ 11 تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وارتكبت (إسرائيل) منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 -بدعم أميركي أوروبي- إبادة جماعية في قطاع غزة، شملت قتلا وتجويعا وتدميرا وتهجيرا واعتقالا، متجاهلة النداءات الدولية وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها.

وخلفت الإبادة أكثر من 243 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين معظمهم أطفال، فضلا عن الدمار الشامل ومحو معظم مدن القطاع ومناطقه من على الخريطة.

حماس تطالب بتمكين اللجنة الوطنية من العمل في غزة

غزة/ فلسطين:

دعت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إلى "تمكين اللجنة الوطنية من العمل في قطاع غزة الذي دمره الاحتلال الفاشي"، كما دعت للضغط "الجاد لوقف العدوان والانتقال الفوري إلى المرحلة الثانية بما يشمل فتح معبر رفح في الاتجاهين.

وفي بيان لها أمس، طالبت حماس الوسطاء والدول الضامنة بتحمل مسؤولياتهم لوضع حد لعربدة نتنياهو وعدم السماح له بتعطيل الاتفاق، معتبرة استمرار قصف الاحتلال لمختلف مناطق غزة "تصعيدا خطيرا ويعكس استهتار الاحتلال الفاضح باتفاق وقف إطلاق النار".

وقالت الحركة إنها تجدد المطالبة "بالضغط الجاد لوقف هذا العدوان المتكرر على شعبنا، والانتقال الفوري إلى المرحلة الثانية، بما يشمل فتح معبر رفح في الاتجاهين، وتمكين اللجنة الوطنية من العمل في قطاع غزة الذي دمّره الاحتلال الفاشي".

ويأتي بيان حماس في وقت تواصل فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على قطاع غزة وترفض (إسرائيل) الانسحاب الكامل من القطاع.

وسجل مكتب الإعلام الحكومي في غزة نحو 1300 خرق للاتفاق، بمعدل يتجاوز 13 خرقا يوميا، تنوعت بين 430 عملية إطلاق نار مباشر، و604 عمليات قصف واستهداف، إضافة إلى 200 نسف لمبان سكنية، و66 توغلا للآليات داخل الأحياء، وهو ما يعكس استمرار استخدام القوة في بيئة مدنية رغم الإعلان عن وقف إطلاق النار.

نيوزيلندا ترفض دعوة ترمب للانضمام إلى "مجلس السلام"

ويلينغتون/ فلسطين:

رفضت نيوزيلندا دعوة للمشاركة فيما يسمى "مجلس السلام" الذي أطلقه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لتنضم بذلك إلى قائمة الدول التي لم تقبل هذا العرض.

وقال وزير الخارجية النيوزيلندي وينستون بيترز في بيان له أمس: إن "نيوزيلندا لن تنضم إلى المجلس بصيغته الحالية، لكنها ستواصل متابعة التطورات".

وأضاف: "أبدت دول عدة، خاصة من المنطقة، استعدادها للمساهمة في دور المجلس بشأن غزة، ولن تضيف نيوزيلندا قيمة إضافية تذكر إلى ذلك".

وقال بيترز: "إننا نرى دورا لمجلس السلام في غزة، يتم تنفيذه وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 . ودعا إلى أن يكون عمل مجلس السلام "مكملا لميثاق الأمم المتحدة ومتسقا معه"، مشيرا إلى أنه "هيئة جديدة، ونحن بحاجة إلى توضيحات بشأن هذا الأمر وبشأن مسائل أخرى تتعلق بنطاق عمله، الآن وفي المستقبل".

واتخذ بيترز هذا القرار بالتنسيق مع رئيس الوزراء كريستوفر لوكسون ونائبه ديفيد سيمور.

ولم ترفض نيوزلندا فكرة المجلس بشكل قاطع، لكنها أكدت مجددا التزامها اتجاه الأمم المتحدة.

وبينما أعربت دول كثيرة عن تحفظاتها، لم ترفض الدعوة بشكل صريح سوى قلة من الدول، من بينها فرنسا والنرويج وكرواتيا. يذكر أن ترمب هدد الشهر الماضي بفرض رسوم جمركية بنسبة 200% على واردات الولايات المتحدة من النبيذ والشمبانيا الفرنسية، ردا على رفض فرنسا الانضمام إلى "مجلس السلام"، وقال إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "سيوافق في النهاية على الانضمام، لكنه ليس ملزمًا بذلك".

وأطلق ترامب مبادرته "مجلس السلام" خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس الأسبوع الماضي، وانضم إليه على المنصة قادة من 19 دولة لتوقيع ميثاقه التأسيسي.

ورغم أن الهدف الرئيسي الذي قام المجلس على أساسه كان الإشراف على إعادة إعمار غزة، فإن ميثاقه لا يبدو أنه يحصر دوره في الأراضي الفلسطينية.

بالكوفية الفلسطينية... غواردیولا يهاجم الصمت الدولي ويطالب بتحرك حقيقي

مدريد/ فلسطين:

جدد المدير الفني لفريق مانشستر سيتي الإنجليزي، الإسباني بيب غواردیولا، انتقاداته للصمت الدولي تجاه القضية الفلسطينية، مؤكدًا أن التضامن الحقيقي يستوجب تحركًا فعليًا "من أجل فلسطين والإنسانية جمعاء".

وجاءت تصريحات غواردیولا، الخميس الماضي، خلال مشاركته في فعالية خيرية نُظّمت بمدينة برشلونة تحت عنوان Act x Palestine، واحتضنها قصر "سانت جوردي" في إقليم كتالونيا، بمشاركة شخصيات فنية ورياضية وثقافية، بهدف رفع الوعي ودعم القضايا الإنسانية المرتبطة بفلسطين.

وظهر المدرب الإسباني في مقطع مصور جرى تداوله على نطاق واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي، وهو يرتدي الكوفية الفلسطينية أثناء إلقائه كلمة خلال الفعالية.

وقال غواردیولا: "حين أتابع خلال العامين الماضيين عبر شاشات التلفاز أو وسائل التواصل الاجتماعي طفلًا يسأل عن أمه التي قد تكون مدفونة تحت الأنقاض دون أن يعلم، أتساءل دائمًا: ماذا يدور في ذهن هذا الطفل؟".

وأضاف: "أعتقد أننا تركناهم وحدهم. أتخيل أنهم يسألوننا باستمرار: أين أنتم؟ تعالوا وساعدونا، وحتى الآن لم نفعل شيئًا".

وانتقد مدرب مانشستر سيتي صناع القرار الدوليين، معتبرًا أن ما يجري في فلسطين هو "نتيجة صمت عالمي وعجز أخلاقي"، مشددًا على أن "القنابل لا تهدف فقط إلى التدمير، بل إلى إسكات الأصوات ودفع العالم إلى تجاهل المأساة".

وأكد غواردیولا أن الاكتفاء بالكلام لم يعد كافيًا، قائلًا: "علينا أن نتحرك وألا ندير ظهورنا لما يحدث. هذا موقف من أجل فلسطين، ومن أجل الإنسانية جمعاء".

ويُعرف غواردیولا بمواقفه الداعمة للشعب الفلسطيني، إذ سبق له أن دعا سكان برشلونة إلى الاحتشاد في مدرجات ملعب «"لويس كومبانيس" تعبيرًا عن التضامن مع فلسطين.

وارتكبت (إسرائيل) منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 -بدعم أميركي أوروبي- إبادة جماعية في قطاع غزة، شملت قتلا وتجويعا وتدميرا وتهجيرا واعتقالا، متجاهلة النداءات الدولية وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها.

وخلفت الإبادة أكثر من 243 ألف شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين معظمهم أطفال، فضلا عن الدمار الشامل ومحو معظم مدن القطاع ومناطقه من على الخريطة.

مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية

لجنة إدارة غزة.. هل تنجح في تخفيف معاناة النازحين؟

غزة/ أدهم الشريف:

مع اشتداد تداعيات حرب الإبادة والحصار الإسرائيلي، تتصاعد تطلعات الغزّيين، ولا سيما أصحاب المنازل المدمرة والنازحين قسرًا، تجاه اللجنة الوطنية لإدارة غزة، التي يَنظر إليها كثيرون كجهة مفصلية يُعوَّل عليها لتحسين واقع الإغاثة الإنسانية في واحدة من أقسى المراحل التي يمر بها سكان القطاع.

ويعيش مئات الآلاف في خيام مهترئة أو مراكز إيواء مكتظة، بعد أن دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي منازلهم كليًا أو جزئيًا، وسط ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، زادها تفاقمًا الانخفاض الحاد في درجات الحرارة، وشُح المساعدات، واستمرار القيود المفروضة على إدخال مواد الإغاثة والإعمار.

وشنَّ جيش الاحتلال حربًا مدمرة على قطاع غزة، بدأها يوم 7 أكتوبر 2023، واستمرت سنتين، مسح خلالها محافظات سكنية بالكامل، وارتكب انتهاكات جسيمة ترقى إلى جرائم حرب وثقتها مؤسسات محلية ودولية، وصنفت حقوقيًا وقانونيًا على أنها إبادة جماعية.

تقول النازحة علياء شاهين: "صحيح أننا بحاجة ماسة إلى إعمار منازلنا وهذا قد يطول، لكن نأمل على الأقل تنظيم الإغاثة وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة".

وتضيف لصحيفة "فلسطين"، أنه منذ أن دمر الاحتلال منزلها في بلدة بيت لاهيا، شمال القطاع، تُقيم في خيمة، غرب مدينة غزة، ولم يعدّ بإمكانها العودة إلى منطقة سكنها لتثبيت خيمتها والعيش هناك.

ويسيطر جيش الاحتلال بقوة النيران على نصف مساحة قطاع غزة من عدة جهات؛ الشمال، والشرق، والجنوب. ومنذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، وسع الجيش هذه المساحة إلى 54 بالمئة عبر إزاحة مكعبات "الخط الأصفر" إلى جهة الغرب.

ويرى مواطنون أن أبرز ما يتطلعون إليه من اللجنة الوطنية هو تحسين آليات توزيع المساعدات، وتوفير بيوت متنقلة بدلاً من الخيام الهشَّة، ومدِّهم أيضًا بمستلزمات الشتاء من أغطية ووسائل تدفئة، وتأمين الوقود والكهرباء للمراكز التي تأوي آلاف العائلات.

ومع تصاعد حدة البرد، تحولت الخيام إلى عبء يومي على ساكنيها، إذ لا تقي من المطر ولا تحمي من الرياح، فيما تعاني غالبية العائلات من نقص الملابس الشتوية ووسائل التدفئة.

تقول النازحة شيماء سعدالله، من سكان شرقي مدينة غزة لصحيفة "فلسطين": إن طفليها "ينامان بملابسهم فقط تحت وطأة البرد، ولا نملك ما نشعله للتدفئة، والأمطار تغرقنا".

وكانت شيماء، لجأت للعيش أسفل مدرج خرساني في مبنى مكتظ بالعائلات النازحة بجوار مكب نفايات اليرموك، وسط مدينة غزة، بعدما ضاقت سُبل الإيواء ولم تجد مكانًا آخر يتسع لعائلتها الصغيرة.

وتضيف: إنها "خاضت تجربة النزوح قسرًا منذ بداية الحرب، وعاشت مع عائلتها أيامًا في غاية القسوة، والآن يجب إغاثة أصحاب المنازل المدمرة، وتوفير مقومات الحياة لهم".

وتابعت: "نحن لم نعد نتحمل حياة الخيام والنزوح، ولا نريد أكثر من بيوت متنقلة في هذه المرحلة إلى أن يتم البدء بإعادة الإعمار".

وتشير منظمات إنسانية، محلية ودولية وأممية، إلى أن الظروف الحالية تُنذر بتفاقم الأوضاع الصحية، خاصة بين الأطفال وكبار السن، في ظل غياب بُنية تحتية ملائمة، وافتقار مراكز الإيواء لأبسط مقومات السلامة.

وتسبب تدمير جيش الاحتلال المتعمد للبنى التحتية، في تسرب مياه الصرف الصحي إلى الشوارع ومراكز الإيواء، ما أدى إلى انتشار الأمراض والحشرات والقوارض بين خيام النزوح، حتى صارت تقتحمها وتلتهم طعامهم.

ورغم الترحيب بتشكيل اللجنة الوطنية لإدارة غزة، لا يخفي كثير من المواطنين مخاوفهم من مدى قدرتها على إحداث تغيير ملموس بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار، وتعنت الاحتلال إزاء بدء المرحلة الثانية من الاتفاق المبرم، بوساطة، تركيا ومصر وقطر، وبرعاية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

ويؤكد النازح سمير رباح، أن أولويات النازحين أصحاب المنازل المدمرة في المرحلة الراهنة، لا تتمثل فقط في الإغاثة الطارئة، بل في وضع رؤية مرحلية تضمن الانتقال من الخيام إلى مساكن مؤقتة أكثر أمانًا، تمهيدًا لإعادة إعمار حقيقية طال انتظارها.

وبعد أن دمر جيش الاحتلال منزله في حي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، لم يتمكن رباح من العودة إلى منطقة سكنه بفعل تواجد قوات جيش الاحتلال فيها.

وتقع على عاتق اللجنة الوطنية مسؤولية كبيرة في إدارة ملف الإغاثة، والتنسيق مع المؤسسات المحلية والدولية، وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وسط موارد محدودة وضغوط متزايدة.

ويرى مراقبون أن نجاح اللجنة مرهون بقدرتها على كسب ثقة الشارع، من خلال نزاهة العمل، وسرعة الاستجابة، ووضع احتياجات النازحين وأصحاب المنازل المدمرة في صدارة أولوياتها.

نتيجة حرب الإبادة

النخالة لـ"فلسطين": خسائر قطاع المركبات في غزة تقدر بملايين الدولارات

غزة/ رامي رمانة:

قدر نقيب مستوردي المركبات في قطاع غزة إسماعيل النخالة، خسائر قطاع المركبات في غزة نتيجة حرب الإبادة الجماعية بملايين الدولارات، نافيا في الوقت نفسه صحة الأنباء المتداولة بشأن وجود مركبات بالقرب من القطاع تنتظر موافقة إسرائيلية لإدخالها.

وأوضح النخالة لصحيفة "فلسطين"، أمس، أن قطاع استيراد المركبات في غزة يمر بمرحلة صعبة منذ اندلاع حرب الإبادة، إذ تكبّد المستوردون خسائر فادحة نتيجة توقف حركة الاستيراد ومنع دخول المركبات إلى القطاع لفترات طويلة، إضافة إلى تعطل سلاسل التوريد وارتفاع التكاليف التشغيلية بشكل غير مسبوق، ما أثر في الاستثمارات وفي القدرة الشرائية للمواطنين.

وبيّن النخالة أن غزة كانت تضم ما يقارب 450 معرضًا للمركبات موزعة من بيت حانون شمالًا إلى رفح جنوبًا، ما يعكس حجم السوق الكبير وحجم الاستثمارات في هذا القطاع قبل الحرب.

وأشار إلى أن جزءًا كبيرًا من المركبات العائدة للمستوردين موجود في موانئ الداخل المحتل حيث تعذّر إدخالها بسبب القيود والإجراءات المفروضة، ما أدى إلى تراكم رسوم التخزين وزيادة الأعباء المالية على التجار.

وأضاف أن بعض المستوردين اضطروا إلى نقل جزء من المركبات وتخزينه في الضفة الغربية في محاولة لتقليل الخسائر أو التصرف بها لاحقًا، إلا أن هذه الخطوة لم تكن كافية، إذ اضطر عدد من المستوردين إلى بيع المركبات بخسائر كبيرة نتيجة انخفاض الطلب وارتفاع التكاليف، خاصة في ظل حالة الركود شبه الكامل في سوق السيارات الناتجة عن الحرب.

وبخصوص حجم الخسائر، أوضح النخالة أنه إذا ما أخذنا في الاعتبار المدة الطويلة لتعطل ووقف إدخال المركبات، وتوقف حركة رأس المال، والخسائر المباشرة الناتجة عن تراجع الأسعار وحالة الركود شبه الكامل في السوق، وما لحق بالمستوردين والتجار من تدمير المعارض وعدد كبير من السيارات داخلها بفعل الحرب، بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن بيع المركبات بأقل من قيمتها الفعلية، فإن تقدير الخسائر قد يصل إلى ملايين الدولارات.

وأكد أن قطاع استيراد المركبات يُعد من القطاعات الحيوية في غزة، وأن الضرر الذي لحق به انعكس بشكل مباشر على شريحة واسعة من العاملين، بما في ذلك التجار والموظفون وسائقو النقل وموظفو الصيانة ومقدمو الخدمات المرتبطة بهذا القطاع.

كما أشار إلى أن استمرار الأزمة دون حلول جذرية يهدد مستقبل هذا القطاع بشكل كامل ويؤثر على القدرة الاقتصادية لسكان غزة.

أما فيما يتعلق بقطع الغيار، فأوضح النخالة أن القطاع في غزة بحاجة ماسة جدًا لجميع أنواع القطع، بما في ذلك قطع الغيار الأساسية، البطاريات، زجاج السيارات، الإطارات (الكاوشوك)، وأنظمة الفرامل، ومختلف أنواع المحركات والمعدات الكهربائية.

وأضاف أن القطع لم يُسمح بدخولها رسميًا، لكن هناك عمليات إدخال محدودة تتم بتنسيقات غير واضحة لا يعرف المستوردون تفاصيلها، ما يزيد من أزمة الصيانة ويجعل إصلاح المركبات المتعطلة أمرًا صعبًا، ويرفع أسعار القطع المتوفرة بشكل محدود في السوق المحلي.

وختم النخالة حديثه بمطالبته الجهات المعنية بدعم المستوردين المتضررين، بما يسهم في إعادة إنعاش هذا القطاع الحيوي وتلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين، والتخفيف من الأعباء الاقتصادية على قطاع السيارات في غزة.

وأضاف أن نقابة المستوردين تعمل حاليًا على إعادة ترتيب أوراقها بعد تدمير مقرها كباقي قطاع غزة، مشيرًا إلى أن الفريق يسعى خلال الأيام القادمة للعودة إلى العمل وبدء استقبال الأعضاء لتسجيل وحصر الأضرار على المعارض والسيارات وغيرها، بهدف الحصول على معلومات دقيقة وكاملة عن الأضرار التي لحقت بأعضاء النقابة، والتي ستساعد في المرحلة القادمة على وضع خطة تعويضية ودعم فعّال للمستوردين المتضررين، وتسهيل عودة النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي.

"صحة غزة" و"أطباء بلا حدود" ترفضان تسليم بيانات الطواقم الطبية لـ(إسرائيل)

غزة/ فلسطين:

أدانت وزارة الصحة في غزة، الإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي تستهدف جمع واستجلاب بيانات العاملين في المجالين الطبي والإنساني داخل المؤسسات الصحية الدولية العاملة في قطاع غزة، عادّةً أنها تشكل انتهاكًا خطيرًا لخصوصية البيانات الشخصية وتهديدًا مباشرًا لسلامة العاملين وحياتهم.

وأكدت الوزارة، في بيان أمس، أن هذه الممارسات تتعارض بشكل صارخ مع مبادئ العمل الإنساني وأحكام القانون الدولي الإنساني، التي تنص على حماية الطواقم الطبية والإنسانية واحترام خصوصية بياناتهم، وعدم تعريضهم لأي مخاطر أمنية أو مهنية.

وشددت وزارة الصحة على التزامها الكامل بالمعايير الصحية والأخلاقية للعمل الطبي، مؤكدة رفضها القاطع لأي شكل من أشكال مشاركة أو تداول بيانات الطواقم الصحية مع أي جهات، لما قد يترتب على ذلك من تهديد لسلامتهم الشخصية وانتهاك لخصوصية معلوماتهم.

ودعت الوزارة المؤسسات الصحية الدولية العاملة في قطاع غزة إلى الالتزام الصارم بسرية بيانات موظفيها واحترام القوانين والأعراف الدولية والإنسانية، مطالبة بالامتناع التام عن نشر أو مشاركة أي معلومات تتعلق بالعاملين في القطاع الصحي، خاصة في ظل الظروف الإنسانية والأمنية شديدة الخطورة التي يشهدها القطاع.

وفي السياق ذاته، أعلنت منظمة "أطباء بلا حدود" رفضها مشاركة قوائم بأسماء موظفيها الفلسطينيين والدوليين مع سلطات الاحتلال في الظروف الراهنة، وذلك عقب أشهر من محاولات تواصل لم تفض إلى نتائج، وفي ظل غياب أي ضمانات حقيقيةَ تكفل سلامة موظفيها أو تضمن استقلالية عملها الإنساني.

ويُذكر أنه في آذار/مارس 2025، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرارًا يُلزم المنظمات الراغبة في التسجيل بتقديم معلومات شخصية مفصلة عن موظفيها، وهو ما أثار منذ البداية مخاوف واسعة لدى منظمة "أطباء بلا حدود"، خاصة في ظل ما يتعرض له العاملون في المجالين الطبي والإنساني من ترهيب واعتقالات تعسفية واعتداءات متكررة.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، استشهد نحو 1700 من العاملين في القطاع الصحي، من بينهم 15 موظفًا تابعين لمنظمة "أطباء بلا حدود"، جراء الاستهدافات الإسرائيلية.

وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت سلطات الاحتلال انتهاء صلاحية تسجيل المنظمة السابق، ما يفرض عليها وقف أنشطتها خلال مهلة لا تتجاوز 60 يومًا.

وأوضحت المنظمة أنها أبلغت سلطات الاحتلال في 23 كانون الثاني/يناير استعدادها، كإجراء استثنائي، لتقديم قائمة محدودة بأسماء الموظفين الفلسطينيين والدوليين وفق معايير واضحة، وبما يضمن إعطاء الأولوية القصوى لسلامة العاملين، وذلك بعد مشاورات داخلية مع طواقمها الفلسطينية، مع التأكيد على عدم مشاركة أي معلومات دون موافقة صريحة من أصحابها.

غير أن المنظمة أكدت أنه، ورغم الجهود المتواصلة، لم يتم التوصل إلى تفاهم يضمن توفير ضمانات ملموسة لحماية الموظفين، ما دفعها إلى اتخاذ قرار نهائي بعدم مشاركة أي معلومات تتعلق بطواقمها في الظروف الحالية، في ظل غياب تلك الضمانات.

"نبش المقابر".. (إسرائيل) تراكم جثامين الفلسطينيين "مجهولة الهوية" دون قواعد إنسانية

رام الله- غزة/ محمد عيد:

لم يتوقع محمود حجازي أن تتحول جثامين 14 شهيدا من عائلته أشرف على دفنهما داخل مقبرة البطش في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى "جثامين مجهولة"، غداة عملية عسكرية عدوانية لجيش الاحتلال داخل المقبرة التي حولتها جرافاته وآلياته لكومة من الخراب والدمار.

ومنذ بداية الإبادة الجماعية تعرضت المقبرة المذكورة للتخريب العسكري الإسرائيلي مرتين، وعلى الرغم من ذلك ذهب حجازي (42 عاما) من سكان حي الدرج بمدينة غزة لتلك المقبرة الواقعة شرق المدينة واطمأن على قبور (إخوانه وأولادهم) ونجله "مجد" الذين ارتقوا في مجزرة إسرائيلية جماعية.

لكن في المرة الثالثة التي تعرضت فيها المقبرة للتجريف الإسرائيلي ونبش القبور، الأسبوع الماضي، بذريعة البحث عن جثة جندي إسرائيلي، يعيش حجازي مشاعر الصدمة مجددا.

يصف في حديثه لصحيفة "فلسطين" تلك المقبرة بعدما كانت مليئة بمئات القبور وجثامين الأحباب: "الآن: لا قبور ولا شواهد ولا جثامين ولا حتى دلالات على قبور كانت هناك". يتساءل الأب لشهيدين آخرهم ارتقى في رمضان العام الفائت: "أين ذهبت تلك الجثامين؟ هل دهستها جنازير الدبابات الإسرائيلية؟ أم سرقها جيش الاحتلال؟".

بحسب وسائل إعلام عبرية فإن الجيش نبش أزيد عن 200 قبر فلسطيني وجرف بين 1000-500 قبر تضم رفات شهداء وأموات غزيين بذريعة البحث عن جثة الجندي الإسرائيلي ران غفيلي.

ذات الصدمة والشعور خاض تجربته، عبد القادر ريان من مخيم جباليا شمال القطاع، الذي فقد بعد عملية عسكرية إسرائيلية خلال الإبادة الجماعية قبور وجثامين شقيقيه الشهيدين خالد ومحمود منذر ريان وابن عمهما أحمد محمد ريان الذين ارتقوا برصاص إسرائيلي في مارس/ آذار 2008.

وفي نوفمبر/ تشرين أول 2023، قتل جيش الاحتلال والدي عبد القادر (36 عاما) وأولاد شقيقاته (6 شهداء) خلال مجزرة جماعية لعائلته، وعلى الفور أشرف على دفن جثامينهم في مقبرة الفالوجا داخل المخيم.

يقول ريان في حديثه لصحيفة "فلسطين": بعد عودة الأسرة من النزوح القسري من جنوب القطاع إلى شماله خلال وقف إطلاق النار يناير/ كانون ثان 2025، ذهبت لزيارة المقبرة وهناك كانت المفاجأة.

يضيف: لم أجد قبور الشهداء خالد ومحمود وأحمد، وكل ما وجدته قطع رخامية أو أحجار متناثرة، مشيرا إلى أن الشاهدين على تلك العملية العسكرية أبلغوه بأن الجيش قام بفتح طريق من داخل المقبرة طول 100م وبعرض 5م فتسببت جرافات الاحتلال آنذاك بتجريف مئات القبور والجثامين التي بداخلها.

وإكراما للميت، قام المواطنين بتجميع رفات وعظام جثامين الشهداء والموتى ودفنهما في قبور جماعية، دون معرفة أي من الدلائل. بحسب ريان الذي يزور المقبرة بين حين وآخر ويدعو بالحرمة لجميع الأموات عامة دون معرفة من بداخل القبور الجماعية.

طوال حرب الإبادة الجماعية التي أسفرت حتى اللحظة عن قتل (إسرائيل) أزيد عن 71 ألف شهيد، سلمت سلطات الاحتلال بين حين وآخر جثامين لشهداء ارتقوا داخل الأراضي المحتلة أو أموات سرق الجيش جثامينهم من مقابر داخل غزة؛ بحجة البحث عن جثامين الأسرى الإسرائيليين، واعترضت وقتها وزارة الصحة أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر على عملية التسليم لأن تلك الجثامين غير معروفة ولا تحمل دلائل لأصحابها.

وفور دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ 10 أكتوبر الماضي، سلمت سلطات الاحتلال بحسب بنود الاتفاق 330 جثمانا تعرفت عائلاتهما على 90 منهم فيما دفنت الطواقم الحكومية الجثامين المتبقية؛ إكراما للميت داخل مقابر جماعية أنشأتها وزارة الأوقاف.

سياسة إسرائيلية

بحسب إفادة مدير عام العلاقات العامة والإعلام في وزارة الأوقاف رمزي النواجحة فإن جيش الاحتلال جرف ودمر 40 مقبرة من أصل 60 في القطاع، كان آخرها تدمير مقبرة البطش ونبش مئات القبور بشكل مهين للكرامة الإنسانية.

وذكر في حديثه لصحيفة "فلسطين" أن وزارة الأوقاف أقامت 3 مقابر جماعية (دير البلح، خان يونس، بيت لاهيا) خلال الإبادة الإسرائيلية تضم حاليا جثامين 1800 شهيد مجهولي الهوية ممن عثر عليهم في الطرقات أو تحت الركام والمنازل المدمرة أو جثامين شهداء ارتقوا داخل الأراضي المحتلة وسلمت سلطات الاحتلال جثامينهم دون التمكن من معرفتها وبالتالي أصبحت "جثامين مجهولة الهوية".

وأكد النواجحة أن هذه الجرائم تمثل اعتداء سافرا على المقدسات وحرمة المقابر، وتكشف مجددا الوجه الحقيقي للاحتلال الذي لا يراعي أي اعتبارات أخلاقية أو إنسانية حتى تجاه قبور الشهداء والأموات.

وقانونيا، أوضح المدير العام لمركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان عصام عاروري أنه بحسب القانون الدولي الإنساني تلتزم جميع الأطراف المتحاربة بالعناية بالجرحى وضحايا الطرف الأخر، وفي حال وجود ضحايا، يتم الاحتفاظ بالجثامين بطريقة لائقة وتسهيل التعرف عليها لاحقا.

وبذلك، أكد عاروري في حديثه لصحيفة "فلسطين" ارتكاب (إسرائيل) انتهاكات قانونية ضد القوانين الدولية والإنسانية والأعراف الدولية أيضا، إلى جانب انتهاكها لتلك القوانين بطريقة نبش القبور أو إعادة الجثامين "مشوهة" بعد نبش القبور أو تجريفها.

ونبه إلى أن نبش القبور سلوك إسرائيلي قديم – جديد، وسبق أن سلمت سلطات الاحتلال في حوادث سابقة جثامين لشهداء فلسطينيين دون وثائق وعبارة عن أجزاء بشرية، عادا ذلك إهانة لمبدأ الكرامة الإنسانية بغض الطرف عن العرق واللون والدين.

وأشار إلى أن هناك مراسلات قانونية فلسطينية ضد (إسرائيل) التي تنتهج سياسة خطف جثامين الشهداء والاحتفاظ بها بطرق مجهولة، واستدل بتقرير حقوقي إسرائيلي بعد مرافعات فلسطينية عام 2017 أمام محكمة الاحتلال العليا بأن: هناك إهمال كبير في ملف احتجاز جثامين الشهداء داخل "مقابر الأرقام".

كما استدل برفض أهالي الشهداء تسلم جثامين أبناءهم "المشوهة" ودون معرفة هوياتهم؛ لأن ذلك سيكون عبارة عن نقل جثامينهم من "مقبرة أرقام" إسرائيلية إلى فلسطينية.

ورغم ذلك، أكد عاروري أن هناك تزايد في سياسة احتجاز الاحتلال لجثامين الشهداء ويبلغ عددهم حاليا 767 جثمانا محتجزا منهم 96 أسيرا من غزة ارتقوا نتيجة التعذيب داخل سجون الاحتلال.

وخلص الحقوقي إلى أن السياسة الإسرائيلية الممنهج في تجريف القبور أو احتجاز جثامين الشهداء أو تركها فريسة للكلاب والقطط أو التحلل خلال الإبادة الجماعية، ضاعف من أعداء المفقودين والجثامين المجهولة. وأكد أن ذلك يشكل معضلة كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني ستمتد لسنوات وعقود زمنية طويلة، داعيا إلى الضغط على سلطات الاحتلال لوقف انتهاكاتها المستمرة والسماح بدخول أجهزة مخبرية متطورة للفلسطينيين لتسوية هذه القضايا المعقدة والضخمة والتي تتطلب جهود دولية أيضا.

يذكر أن مؤسسات حقوقية وجهات حكومية استطاعت توثيق بيانات مالا يقل عن 9500 مفقود في غزة نتيجة الإبادة الإسرائيلية الجماعية ضد سكان غزة الذين يزيد عددهم عن 2.3 مليون إنسان.

"عينك سبقتك للجنة".. عائلة "عواجة" تعيش بين الشهادة والإصابة والنزوح بغزة

غزة/ هدى الدلو:

في مخيم جباليا شمال قطاع غزة، حيث البيوت المتلاصقة تحفظ أسماء ساكنيها وتفاصيل حياتهم، كانت عائلة عواجة تعيش في منطقة تل الزعتر، قبل أن تُقتلع من بيتها قسرًا تحت وطأة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

اليوم، لم يعد لذلك البيت سوى ذكرى، في حين تحمل العائلة معها قصة تثقل كاهلها، محاورها الفقد والإصابات والنزوح القسري المتكرر، إذ بدأت باستشهاد ابنها الذي لم يتجاوز عمره 16 عامًا، ولم تنتهِ عند خيمة مهترئة في جنوب قطاع غزة.

علي عماد عواجة، شاب في الرابعة والعشرين من عمره، يجلس داخل خيمته في مدينة خان يونس، محاولًا أن يستعيد تفاصيل الأيام التي غيّرت حياة عائلته إلى الأبد.

يقول لصحيفة "فلسطين": "الحكاية بدأت حين خرج شقيقهم الأصغر، الذي لم يكن يحمل سوى جالونات فارغة، بحثًا عن الماء، ففي غزة، وببداية الحرب لم تعد هذه مهمة عادية، بل مغامرة محفوفة بالموت، فلم يتأخر كثيرًا، لكنه لم يعد حيًّا"، فقد عاد لعائلته محمولًا على الأكتاف، بعد أن استُهدف أثناء محاولته تأمين احتياج أساسي للعائلة، ليرتقي شهيدًا، ويترك فراغًا لا يُملأ.

لم تمهل الحرب العائلة وقتًا كافيًا للحزن، فبعد ثلاثة أيام فقط، كانت الأم لا تزال تتلقى واجب العزاء داخل المدرسة التي نزحت إليها العائلة قسرًا، وبين كلمات المواساة، وصلها خبر جديد، أشد قسوة: إصابة نجلها عبد الرحمن، البالغ من العمر 27 عامًا.

كان عبد الرحمن يقف قرب شباك الغرفة الصفية التي احتمت بها العائلة، يحاول استنشاق بعض الهواء، حين وقع قصف إسرائيلي على مكان قريب من المدرسة. لم يكن الهدف مباشرًا، لكن شظية اخترقت المسافة لتستقر في عينه، وتغيّر مسار حياته، لم يتمكن من تلقي العلاج الفوري، إذ كانت مستشفى العودة خارج الخدمة بسبب انهيار شبه الكامل للمنظومة الصحية في شمال القطاع.

ويضيف علي: "مرت الأيام، ومعها كانت عين عبد الرحمن تفقد قدرتها على المقاومة، الألم يزداد، والرؤية تتلاشى، والعائلة عاجزة عن توفير العلاج اللازم، وبعد مشقة، نُقل إلى مستشفى العيون، حيث كانت الكلمات أكثر قسوة من الإصابة نفسها: "عينك سبقتك للجنة."

لم يكن هناك خيار علاجي حقيقي، سوى قطرات طبية مؤقتة، فيما ظل عبد الرحمن بحاجة إلى تحويلة علاجية عاجلة لتركيب عين صناعية، لم يحصل عليها حتى اللحظة.

إصابة عبد الرحمن جاءت فوق جراح قديمة، ففي عام 2018، أُصيب إصابة خطيرة في الرأس، أدت إلى خلل في خلايا الدماغ، وجعلته من ذوي الاحتياجات الخاصة، يعيش بوضع نفسي هش ومعقّد، ومع الإصابة الثانية، تضاعفت معاناته النفسية والجسدية، وبات بحاجة إلى رعاية مستمرة، في وقت تكافح فيه العائلة لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

وكأن كل ذلك لم يكن كافيًا، يكمل علي حديثه: "وبعد فترة قصيرة، أصبت برصاصة اخترقت يدي اليمنى بمدخل ومخرج، وامتد أثرها إلى صدره، فتسببت لي بتشنجات في أوتار يدي، فأصبحت أحركها بصعوبة، ويشتد عليّ الألم مع كل انخفاض في درجات الحرارة".

يصمت قليلًا ثم يعود لإكمال وجعه: "بنام وبستيقظ على المسكنات"، ليس هربًا من الألم فقط، بل ليبقى قادرًا على الوقوف إلى جانب والدته، التي فقدت ابنها الأصغر، وتعيش قلقًا يوميًا على عبد الرحمن، الذي يحمل تحويلة طبية للسفر خارج القطاع وتركيب عين صناعية، علها تخفف من أوجاع بات غير مدرك لها.

وفي أغسطس/آب 2025، وجدت العائلة نفسها مجبرة على النزوح من شمال القطاع إلى جنوبه، بعد فقدان البيت وكل ما فيه. لم يكن في انتظارهم سوى خيمة في مدينة خان يونس، خيمة لا تقي برد الشتاء لكنها باتت الملاذ الأخير لعائلة أنهكتها الخسارات.

د. محمد إبراهيم المدهون

#رسالة-قرآنية-من-محرقة-غزة

﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾

[هود: 118]

غزة تحترق... وقلوبنا تنقسم!

في زمن الدم، ليس الاختلاف رجولة، بل يتحوّل إلى خذلان حين يجرّك إلى طعن أخيك بدل نصرة قضيتك. فغزة ليست رأيًا سياسيًا يُناقش على طاولات الجدل، بل ملحمة تُروى بدماء الشهداء، ومقاومة تكتب التاريخ من تحت الركام. فرفقًا بغزة، ورفقًا بمن ثبتوا حين ارتجف العالم؛ لا تجعلوا من اختلافكم سهمًا آخر في خاصرتها. إن «الطوفان» لم يأتِ ليُفرّق، بل ليُطهّر، ويعيد ترتيب البوصلة.

محرقة غزة، التي أكلت الأخضر واليابس، كانت – ولا تزال – موضع اختلاف بين مؤيّد ومعارض ومتحفّظ، وما ترتّب على ذلك من خلافات حادّة في المجالس وعلى منصّات التواصل. وبعيدًا عن الخوض في «الطوفان» وأسبابه وعظيم فعله، فإن الواجب اليوم أن ينصرف الحديث إلى فقه الاختلاف؛ لأن الخلاف حين يُدار بلا وعي يتحوّل من ظاهرة صحية إلى معول هدم داخلي.

الاختلاف سنّة من سنن الله في الكون والخلق؛ فلا تتوقّعوا يومًا اتفاق الناس على شأن أو قضية أو شخص. قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾.

فالاختلاف ليس شرًّا كلّه، بل قد يكون خيرًا إذا أُحسن تحويله إلى تكامل، وفق فلسفة أدب الاختلاف؛ وهو ما نحتاجه – كعرب وفلسطينيين – منهجًا تربويًا يُغرس في أجيالنا لتقويم السلوك، وبناء الوعي، وتعلّم فن الاختلاف.

علينا أن نمارس هذا الأدب في كل دوائر المجتمع: الأستاذ مع طلابه، والأب مع أولاده، والأقارب والجيران فيما بينهم؛ والغاية أن نُسهم في نشأة جيل قيادي حرّ، صاحب رأي مستقل، لا جيل «إمّعة» يُقلّد ولا يُفكّر.

تكمن خطورة الاختلاف حين يتحوّل المختلف معك – من أخيك أو أبناء شعبك – إلى عدو. العاقل هو من يُحسن إدارة الخلاف ليحوّل العدو إلى صديق، لا العكس. فالناس ليسوا أبيضَ وأسودَ بالمطلق؛ بل بينهما مساحات واسعة من الألوان. والنموذج الرفيع للاختلاف الراقي ما جرى بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ اختلافٌ أغنى الرأي ولم يُفضِ إلى شقاق أو نزاع. وكذلك كان شأن أئمة الإيمان والفقه والعلم، حيث كان الاختلاف بابَ إثراء لا بوابة قطيعة.

أما الخطر الأكبر في الاختلاف، فهو الخلط بين الموضوع والشخص؛ حين ننزلق من نقد الفكرة إلى الطعن في صاحبها، فنُضيّع الحق ونُحوّل النقاش إلى شخصنة، تصحبها لغة هابطة من سباب وشتم. وما كان النبي ﷺ طعّانًا ولا لعّانًا ولا صخّابًا، وقد ورد:

«إن الله يبغض الفاحش المتفحّش البذيء».

ومن العدل والصدق أن تُنصف المختلف معك وألّا تظلمه؛ قال تعالى:

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.

فالتعصّب للرأي ليس من صفات المؤمن، وقد قال ﷺ:

«أحبِبْ حبيبك هونًا ما، وأبغِض بغيضك هونًا ما»،

وقال ﷺ: «ما كان الرفق في شيءٍ إلا زانه».

ومن الظلم لغزة وأهلها، ولمقاومتها وشبابها، ولشهدائها البررة وصبرهم الأسطوري، أن نختصر هذه الملحمة في موقف فئوي أو رأي قاطع متعصّب، فيما المحرقة مستمرة.

إن الخلاف في هذا التوقيت قد ينقلب تخذيلًا وإحباطًا إن لم يُدَرْ بوعي ومسؤولية. المطلوب أن نرى الصورة كاملة، من دون أن نُبرّئ الاحتلال من جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، ومن دون أن نُصادر حق النقاش المسؤول.

لقد أذهلت مقاومة غزة الاحتلال وأسقطت أسطورته الواهنة، وفتحت مرحلة جديدة من الصراع بكل ما فيها من صخب وعنفوان وتضحية وفداء. وفي هذه اللحظة التاريخية، يصبح أدب الاختلاف واجبًا وطنيًا وأخلاقيًا: نختلف بلا تخوين، نناقش بلا سباب، ننتقد بلا طعن، ونتوحّد حيث يجب أن نتوحّد.

الخلاصة:

الاختلاف قدرٌ، لكن إدارته خيار.

وغزة لا تحتمل أن نُضيف إلى نارها نارَ خلافنا.

فليكن اختلافُنا وعيًا، لا خنجرًا؛

وقوةً أخلاقية، لا صدعًا داخليًا؛

ونصرةً للقضية، لا خدمةً لعدوّها.

الدائرة تدور وسيف الشروط يعود إلى حامليه

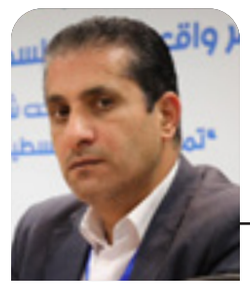

امين الحاج

ما يجري اليوم في ملف رواتب الأسرى لا يمكن قراءته كقرار مالي أو إجراء إداري معزول عن سياقه، بل كحلقة متقدمة في مسار سياسي طويل يستهدف تفكيك المعنى الوطني للأسر وتحويله من تجربة نضالية مؤسسة إلى عبء قابل للتجريم والملاحقة والاقتطاع.

الجديد في هذه المرحلة ليس فقط وقف الرواتب، الذي جرى ويجري بمرسوم رئاسي، بل هو منطق التدرج الذي يحكم العملية كلها، حيث لا يتوقف الضغط عند حد، بل يتقدم خطوة خطوة، مستندا إلى رصيد سابق من التنازلات التي نجحت بالابتزاز دون ان يكون له أي ثمن ملموس، سواء كان ماديا أو سياسيا، فالوضع المالي للسلطة على حاله، بل ويسوء، والأفق السياسي مغلق تماما.

في هذا السياق تبرز حركة فتح بوصفها المثال الأكثر قسوة على انقلاب الأدوار التي قد تمر بها حركات التحرر الوطني، حركة قدمت نفسها تاريخيا باعتبارها رائدة العمل الوطني ورافعته، وحاملة مشروع التحرر، تجد نفسها اليوم في موقع المنفذ الدقيق لشروط سياسية ومالية صيغت أصلا لتجريد النضال من مضامينه جميعها، المفارقة أن السيف الذي رفع باسم الواقعية السياسية والالتفاف على العقوبات بات أقرب إلى أن يطال أولئك الذين حملوا على أكتافهم عبء الحركة نفسها، وصنعوا شرعيتها في مراحل التأسيس والمطاردة والسجون، قبل أن تنزلق الحركة تدريجيا من فضاء التحرر إلى وهم الدولة.

خلال السنوات الماضية جرى العمل حثيثا على مع ملف رواتب الأسرى بمنطق التحايل لا المواجهة، حيث أعيد تصنيف الأسرى، منهم من حول إلى موظفين على الهيئات المختلفة سواء المؤسسات الحكومية أو مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والبعض الآخر حمل على صندوق التقاعد، وفي كلتا الحالتين احتسبت سنوات الأسر كسنوات خبرة أو ميزات إضافية، معتقدين أن هذا الالتفاف سيحمي قاعدة الحركة من العقوبات التي قد تفرضها دولة الاحتلال ومن خلفها واشنطن والمانحون الدوليون، لكن هذا المسار لم يكن ذكاء سياسيا بقدر ما كان اعترافا ضمنيا بمنطق العقوبة نفسه، والاستعداد لتقبل الفكرة، والأسوأ ان هذا التحول لم يفرض فقط من الخارج، بل نفذ من الداخل عبر لجان وموظفين وكوادر أمنية وإدارية شاركت في تتبع ملفات الأسرى من الفصائل الأخرى، ومراجعتها وتقديم مئات التوصيات بوقف رواتبهم، بعد أن ضمنت شريحة واسعة من الأسرى فحولتهم إلى موظفين أو متقاعدين، حدث ذلك كله قبل أن يصبح القرار عاما وملزما وتعهدا رسميا من السلطة وصدر بمرسوم رئاسي العام الماضي.

اليوم تدور الدائرة، فبحسب المعلومات المتداولة *هناك ضغط أميركي قادم سيستهدف رواتب الأسرى السابقين الموجودين على كادر مؤسسات السلطة الفلسطينية أو المنظمة أو من المتقاعدين الذين حصلوا على رتب ومخصصات لأنهم كانوا أسرى فقط*، هذه الفئة التي يشكل أبناء فتح سوادها الأعظم اعتقدت طويلا أنها في مأمن من الاستهداف بعد أن أنجزت المهمة بإتقان، واعتقدت أن صفتها الوظيفية ستوفر لها حصانة، لكن ما لم يردْ إدراكه أن دولة الاحتلال لا تتراجع عن أهدافها طوعا، بل تختبر كل مرحلة، وحين تمر الخطوة الأولى دون كلفة سياسية حقيقية، تنتقل إلى التي تليها مباشرة.

الضجيج الذي رافق المرحلة السابقة كان عاليا جدا، لكن النتيجة كانت واضحة، لا قيمة لكل احتجاج أو اعتراض أو بيانات أو مناشدات، لأن القبول بالمعيار والتسليم بالمنطق كان هو الأساس، الأمر الذي حول كل تلك الجعجعة إلى ضجيج بلا طحين.

ثلاثون عاما من التنسيق الأمني لم تمر دون أثر، لم تكن مجرد ترتيبات ميدانية، بل عملية إعادة تشكيل بطيئة للوعي والدور. مناضلون سابقون أعيد إنتاجهم كحراس نظام، وكوادر إدارية تراقب وتدقق وتوصي وتقطع، تحولت العلاقة مع الأسير من صحبة الزنزانة والأسر إلى ملف أمني، ومن تضامن ودعم إلى مساءلة، ما جعل الحركة التي كانت ترى في المقاومة شرط وجودها، باتت ترى في ضبطها معيار نجاحها، وفي تنفيذ الشروط المفروضة من الخارج دليلا على الجدارة والكفاءة.

الأخطر في هذا المسار ليس فقط الأثر الاجتماعي المباشر على آلاف العائلات، بل إعادة تعريف الأسر نفسه، حين يتحول الأسير من رمز إلى رقم، ومن حق إلى امتياز قابل للسحب، فإن ذلك يضرب جوهر السردية الوطنية، ويعيد إنتاج رؤية الاحتلال التي تسعى إلى تجريم الفعل المقاوم وتجفيف بيئته الأخلاقية قبل المادية.

سياسيا تضع هذه القرارات السلطة أمام معادلة مستحيلة، فهي من جهة عاجزة عن مواجهة شروط المانحين، ومن جهة أخرى تستنزف ما تبقى من شرعيتها الداخلية، فهذه ليست مجرد أزمة رواتب عابرة، بل أزمة حركة ومسار، فالتاريخ لا يمنح حصانة دائمة لأحد، وفي اللحظة التي تعتقد فيها أي حركة أو سلطة أنها أصبحت آمنة وبعيدة عن المخاطر، تأتيها المخاطر من حدب وصوب، فمن ضيق على المناضلين بالأمس يجد اليوم الأدوات نفسها موجهة نحوه، لأن التنازل الذي لا يوضع له حد سياسي واضح لا ينتهي، بل يتوسع، إلى أن يطال الجميع، ويترك المشروع الوطني عاريا بلا حماية وبلا رواية.

> تضع هذه القرارات السلطة أمام معادلة مستحيلة، فهي من جهة عاجزة عن مواجهة شروط المانحين، ومن جهة أخرى تستنزف ما تبقى من شرعيتها الداخلية، فهذه ليست مجرد أزمة رواتب عابرة، بل أزمة حركة ومسار

من الهاسبارا إلى الرصاص... حرب إسرائيل على الصحافة الفلسطينية

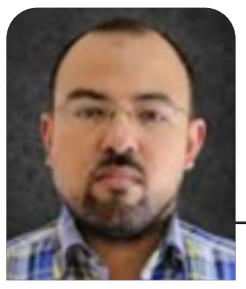

محمد مصطفى شاهين

في أعماق الظلام الذي يلف غزة، حيث تتقاطع الدماء مع الحبر، وتتداخل الصرخات مع الكلمات، تبرز حملات التحريض ضد الصحفيين كظاهرة تكشف عن جوهر الصراع الاستعماري الحديث. ليس هذا مجرد صراع أسلحة، بل هي حرب على الوعي، إذ يصبح الصحفي الفلسطيني شاهداً مزعجاً، وتتحول الكاميرا إلى سلاح يهدد أسس الرواية المهيمنة. كأننا أمام لوحة سريالية رسمها الزمن: صحفيون يُصنفون "إرهابيين" لأنهم ينقلون الحقيقة، وحملات منسقة تخرج من أعماق "الهاسبارا" الإسرائيلية، تهدف إلى قتل الشاهد قبل الشهادة. هذه الحملات ليست عشوائية، بل هي جزء من منظومة متكاملة للحرب الهجينة، تقودها دولة الاحتلال لتكسير مرآة الذات الفلسطينية وتضليل الرأي العام العالمي. في هذا المقال، نستعرض كيفية متابعة هذه الحملات كفعل مقاومة، والجهات الواقفة خلفها، وأهدافها الإستراتيجية، في محاولة لفضح آليات التضليل وصون الرواية الوطنية.

أما عن كيفية متابعة هذه الحملات، فهي تتطلب يقظة لا تهدأ، كتلك التي يمارسها الإعلامي الوطني أمام مسار الدعاية الاستعمارية. لا تكون المتابعة سلبية، بل فعل مقاومة يرصد الحسابات الموجهة والمنشورات المبرمجة مخابراتياً. ابدأ برصد المنصات الرقمية الرئيسة حيث تنطلق الحملات المنسقة من مراكز "الهاسبارا". راقب التغريدات التحريضية التي تصنف الصحفي الفلسطيني "إرهابياً" لمجرد نقل الحقيقة، وتابع الهاشتاجات مثل "Gazawood" التي تسخر من المحتوى الفلسطيني. استخدم أدوات البحث الدؤوب في أعماق الفضاء الرقمي، مثل تحليل الروابط المشتركة بين الحسابات، وتتبع الزيادات المفاجئة في التفاعلات التي تشير إلى جيوش الذباب الإلكتروني. هذا الرصد يفضح آليات التضليل، من خلال توثيق المنشورات ومشاركتها مع منظمات حقوقية مثل "مراسلون بلا حدود" أو اتحاد الصحفيين الفلسطينيين. بهذه الطريقة، تحول المتابعة إلى أداة لحماية الرواية الوطنية، ومقاومة الاستلاب الفكري الذي يفرضه الاحتلال.

أما على صعيد الجهات التي تقف خلف هذه الحملات، فهي ليست ظواهر عشوائية، بل مخرجات منظومة متكاملة للحرب الهجينة، تقودها دولة الاحتلال كجزء من استراتيجيتها الأمنية القائمة على "السيبرانية السياسية". في القيادة السياسية-العسكرية، تقف أذرع الدولة العميقة، حيث تتكامل وزارات مثل الشؤون الاستراتيجية والشتات مع الأجهزة الأمنية في تنسيق "الهاسبارا"، التي ليست دعاية تقليدية بل "هندسة للوعي" تهدف إلى ترسيخ مرشحات معرفية عالمية تبرر أفعال الدولة. كشفت تحقيقات عن "خلية شرعنة" سرية ضمن الاستخبارات العسكرية الصهيونية، مهمتها تلفيق الارتباطات بين الصحفيين والفصائل، لتحويلهم إلى "أهداف مشروعة". أما الجهاز التنفيذي، فيشمل جيوش الذباب الإلكتروني المأجورة، التي تُدار من غرف عمليات سيبرانية لتضخيم الرواية الرسمية ونشر "الفيروسات السردية". تضاف إليها منصات مثل "ميديا ووتش ليجال"، التي أطلقها وزير إسرائيلي لتمييز "الصحفيين المزيفين" بناءً على معايير اعتباطية، كوجود أصدقاء مشتركين على فيسبوك. كذلك، يتم توظيف مؤثرين و"خبراء إرهاب" بدون مؤهلات حقيقية، لبث الخطاب الدعائي عبر قنوات تبدو مستقلة. أما البيئة التمكينية، فتشمل تواطؤاً إعلامياً دولياً، حيث يتبنى الإعلام الدولي الرواية الرسمية دون تمحيص، ويستخدم لغة تنزع الإنسانية عن الضحايا الفلسطينيين. هذا التواطؤ يتحول إلى "استسلام للسلطة"، مدعماً بالاحتكار البصري عبر حصار إعلامي على غزة، يمنع الصحفيين الدوليين ويتهم المحتوى الفلسطيني بأنه "باليوود". الأصوات الداخلية المغلوبة، في النهاية، مجرد أعراض للاستلاب الفكري الذي تنتجه هذه الآلة.

أما أهداف هذه الحملات، فهي عميقة ومترابطة، تمثل حرباً استراتيجية على مقومات الوجود الرمزي للشعب الفلسطيني. تكتيكياً، تهدف إلى "الإبادة الرمزية" و"قتل الشاهد"، ليس فقط إسكات الصحفي جسدياً – حيث قتل أكثر من 210 صحفياً في غزة منذ أكتوبر 2023، مع أدلة على استهداف 56 عمداً – بل نزع شرعيته المهنية عبر وصمه بالإرهاب، مما يُعد "ترخيصاً مسبقاً للقتل". كما وصف اتحاد الصحفيين الفلسطينيين، فإن العقيدة الميدانية تقوم على "لا شهود، لا رواية، لا صورة".

> أما أهداف هذه الحملات، فهي عميقة ومترابطة، تمثل حرباً استراتيجية على مقومات الوجود الرمزي للشعب الفلسطيني. تكتيكياً، تهدف إلى «الإبادة الرمزية» و»قتل الشاهد»، ليس فقط إسكات الصحفي جسدياً – حيث قتل أكثر من 210 صحفياً في غزة منذ أكتوبر 2023، مع أدلة على استهداف 56 عمداً – بل نزع شرعيته المهنية عبر وصمه بالإرهاب

استراتيجياً، تسعى إلى "تكسير مرآة الذات والآخر"، بتشويه الذات الفلسطينية وتسميم الثقة الداخلية، وتضليل الرأي العام العالمي عبر خلق ضبابية معرفية تجعل أي رواية فلسطينية قابلاً للتكذيب.

جيوسياسياً، تهدف إلى "صناعة البراءة"، بتطهير الفعل الإسرائيلي من دلالات الإبادة الجماعية، وإعادة تقديمه كـ"دفاع عن النفس". عبر تجييش العواطف وشيطنة التضامن، تمهد الطريق لاستمرار المشروع الاستعماري دون كلفة أخلاقية، مختطفة الحقائق وملوثة ساحة المعركة الرمزية.

في النهاية، هذه الحملات تكشف عن هشاشة الرواية المهيمنة، وتدعونا إلى مقاومة لا تنتهي، حيث يصبح الرصد أداة للعدالة، والكلمة درعاً للوجود.

أوجده مهندس فلسطيني قبل أن تغتاله (إسرائيل)

"الـــواقـــــع الافتـــــراضـي"..

عـــلاج لأطفـال غـــزة في عالـم دون إبادة جماعيـــة

الوسطى/ محمد عيد:

أمام منظومة صحية مدمرة من جراء الإبادة الإسرائيلية الجماعية، لجأ أخصائيون في غزة لتوظيف نظارة "الواقع الافتراضي" في علاج الأطفال من الصدمات النفسية التي أصابتهم من جراء هول النزوح القسري والقصف الإسرائيلي وفقدان الأشقاء أو الآباء أو أحدهم.

تقوم فكرة العلاج على دمج التطور التكنولوجي بالتدخلات النفسية من خلال نظارة الواقع الافتراضي (VR) التي يستطيع من خلالها الطفل المريض مشاهدة برامج علاجية خاصة. بحسب المنسقة الإعلامية لمشروع "GAZA "TECHMED لمى أبو دلال.

تستعرض "لمى" أهداف المبادرة التي أطلقها متطوعون نفسيون واجتماعيون خلال الإبادة الإسرائيلية أبرزها: علاج الأطفال من الصدمات النفسية عبر برنامج طبي شامل: العلاج بالواقع الافتراضي، والعلاج الطبيعي، والدعم النفسي وصعوبة النطق.

وخصصت في حديثها لصحيفة "فلسطين" الحديث عن تقنية "الواقع الافتراضي" التي تشمل برامج علاجية ومخصصة للعلاج تقوم على نقل الطفل المصاب أو الناجي من مجزرة إسرائيلية من مشاهد الركام والنزوح القسري إلى مشاهد الطبيعة الجميلة والشواطئ والغابات.

وأوضحت أن هذه التقنية عبارة عن وسيلة علاجية مسرعة للوسائل التقليدية في العلاج، وأثبتت فعاليتها العلاجية من خلال قصص النجاح التي صنعها الفريق المتكامل نحو آلاف الحالات التي تعامل معها.

ونبهت "لمى" إلى أن تلك البرامج العلاجية تتم بجهود ذاتية من فريق المبرمجين والأخصائيين الذين يمتلكون علاقات واستشارات واسعة مع أخصائيين حول العالم.

صعوبات وعراقيل

وخلال الجلسة العلاجية داخل مخيم للإيواء في بلدة الزوايدة، يجلس الطفل يوسف نصار (12عاما) ممسكا بيديه "عصا إلكترونية" للانتقال من مشاهد القصف إلى عالم الغابات والحيوانات.

التحق جديدا لخيمة العلاج بـ"الواقع الافتراضي" بعدما خضع لجلسات تفريغ نفسي، ولا تكاد الفرحة تسع قلبه من "جمال" الواقع الجديد. بحسب وصفه.

يستذكر الطفل نزوح أسرته أكثر من 10 مرات خلال الإبادة الجماعية من منزلها في حي التفاح شرق مدينة غزة إلى أماكن مختلفة؛ بحثا عن الأمان من القصف الإسرائيلي. يصف الطفل واقعه الافتراضي بأنه "سارح في عالم جميل .. سماء وغيوم وغابات".

وبجواره الطفل قصي نصر (13 عاما) الذي خضع لعدة عمليات جراحية بعد تعرض أسرته لقصف إسرائيلي.

يحاول قصي التفاعل مع جلسة العلاج بـ"الواقع الافتراضي" معبرا عن سعادته بقضاء تلك الأوقات بعيدا عن ذاكرته المليئة بالقصف والركام والدمار.

وفي خيمة الدعم النفسي، تخضع الطفلة "عسل" الناجية من مجزرة إسرائيلية لجلسات مكوكية في محاولة لعلاجها من هول الصدمة التي أصابتها بعد نجاتها من أسفل ركام منزلها ورحيل والدتها شهيدة في تلك المجزرة.

تحاول الأخصائية الذهاب بـ"عسل" من تلك الذكريات إلى "عالم جديد بلا إبادة إسرائيلية".

بحسب المنسقة الإعلامية لفريق "GAZA TECHMED" فإن الفكرة أطلقها المهندس مصعب علي صاحب شركة ألعاب إلكترونية في غزة، بعدما لجأ إلى "الواقع الافتراضي" للتخفيف من حدة الحالة الصحية لابنه الجريح جراء الصواريخ الإسرائيلية، لكن جيش الاحتلال أقدم على اغتياله في 15 يونيو 2025 أثناء سيره بمركبته في بلدة الزوايدة.

وقالت إن آثار الحرب لا زالت محفورة بقسوة داخل أذهان الأطفال ومحفورة بعمق على أجسادهم وأطرافهم، ولأجل ذلك يواصل فريق "GAZA TECHMED" مسيرته الطبية ليمنح هؤلاء فسحة من الأمل والاطمئنان والعلاج.

ورغم العزيمة والمثابرة إلا أن ثمة عراقيل تواجه عمل الفريق والمتطوعين، بحسب المنسقة الإعلامية كالقصف الإسرائيلي بين الحين والآخر، ضيق المساحات العلاجية إزاء تكدس أعداد النازحين، الحصار الإسرائيلي المشدد على معابر غزة ومنع الاحتلال دخول نظارات "الواقع الافتراضي"، وقطع الغيارات ووسائل علاجية أخرى.

تقدر الأمم المتحدة أن أكثر من 90% من أطفال غزة يظهرون علامات توتر شديد ناجمة عن فقدان الأمان والاستقرار، وسيحتاجون إلى دعم طويل الأمد للتعافي النفسي، وفي هذا السياق دعت هيئات أممية إلى فتح ممرات فورية وغير معيقة لإدخال المعدات الطبية ولوازم الدعم النفسي الضروريين.

وبحسب تقارير متداولة فإن الإبادة الإسرائيلية أسفرت عن استشهاد نحو 20 ألف طفل في غزة، فيما الأطفال الناجين من القتل يعانون من اضطرابات متزايدة أبرزها كوابيس ليلية، سلس بول ليلي، صعوبة في التركيز، الصمت المطبق، أعراض ناتجة عن الفقد والنزوح والجوع.

غـــزة تختـنـــق مـاليًـا.. سـخط شـــعبي على "تقـاعـــس" سـلطة النقـد والبنـــوك

غزة/ عبد الرحمن يونس:

في مشهد يعكس عمق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية التي خلفتها حرب الإبادة، يتصاعد سخط المواطنين في قطاع غزة، تجاه ما يصفونه بتقاعس سلطة النقد والبنوك عن القيام بمسؤولياتها القانونية والوطنية.

ويأتي ذلك في وجود أزمة مالية خانقة تتجلى في شح السيولة، وانتشار العملات المهترئة، واستمرار إغلاق وتجميد آلاف الحسابات البنكية، على الرغم من مرور أكثر من أربعة أشهر على اتفاق وقف إطلاق النار.

هذا الغضب المتراكم لم يبقَ حبيس الشكاوى الفردية أو الأحاديث الجانبية، بل ترجم نفسه مؤخرًا إلى وقفات احتجاجية متتالية شارك فيها مواطنون، ومحامون، وصحفيون، وتجار، وممثلو عائلات، رفعوا خلالها صوتهم عاليًا للمطالبة بحلول جذرية تنهي حالة الشلل المالي التي تخنق تفاصيل حياتهم اليومية.

ويؤكد المحتجون أن الأزمة لم تعد مجرد مشكلة تقنية أو ظرفية، بل تحولت إلى معاناة مركبة تمس كرامة الإنسان وقدرته على تأمين أبسط احتياجاته.

المختار أبو العبد سرية عبّر، عن حجم الاحتقان الشعبي، مؤكدًا أن الرسالة الأساسية للمواطنين موجّهة إلى سلطة النقد، التي يُفترض أن تتدخل فورًا لإنهاء أزمة السيولة والأوراق النقدية المهترئة، وأن تمارس صلاحياتها القانونية على البنوك العاملة في قطاع غزة لحل مشكلات المواطنين، وعلى رأسها فتح الحسابات البنكية المتوقفة.

واعتبر سرية في حديث لصحيفة "فلسطين"، أن استمرار هذا الوضع يضاعف من معاناة الناس ويقوّض الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية.

ولم يخفِ سرية استياءه من أداء إدارات البنوك، داعيًا إياها إلى التحلي بالمسؤولية الأخلاقية والوطنية، والتعامل بمرونة مع المواطنين الذين أنهكتهم الحرب والحصار، كما وجّه نداءً للتجار بضرورة تحمل مسؤولياتهم الوطنية، من خلال التعامل بالعملات المتداولة، بما فيها المهترئة، لتجاوز الأزمة مؤقتًا، في ظل غياب أي حلول رسمية حقيقية.

من جانبه، شدد المحامي رمضان السلطان على أن الوقفات الاحتجاجية جاءت دفاعًا عن حق أصيل، بعد أن جرى تجميد حسابات مئات المحامين والمواطنين منذ أكثر من ستة أشهر دون مسوّغ قانوني.

وقال السلطان، إن البنوك أوقفت الحسابات بقرارات مفاجئة، ما حرم أصحابها من الوصول إلى مدخراتهم وأتعابهم، وتركهم في مواجهة مباشرة مع الفقر والعوز.

وأضاف أن المحتجين ماضون في تحركاتهم، حتى لو اقتضى الأمر التجمهر يوميًا، إلى أن تتم الاستجابة لمطالبهم وفتح الحسابات المجمدة.

وطالب السلطان، رئيس لجنة إدارة القطاع، د. علي شعث، بالتدخل العاجل لإيجاد حل لمشكلة المحامين وحساباتهم البنكية، مؤكدًا أن هذه القضية لم تعد تحتمل التسويف أو التأجيل، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها قطاع غزة بعد حرب الإبادة.

أما الصحفي محمد العايدي، فربط الأزمة المالية الراهنة بالسياق الأوسع لحرب الإبادة التي تعرض لها القطاع، معتبرًا أن مشكلة السيولة والعملات المهترئة ليست أزمة منفصلة، بل هي إحدى النتائج المباشرة للعدوان والحصار.

وأشار العايدي إلى أن المسؤولية في هذه الأزمة موزعة على عدة أطراف، تبدأ بالمواطن، مرورًا بالتاجر، ثم البنوك، وصولًا إلى سياسات الاحتلال التي استهدفت البنية الاقتصادية والمالية بشكل ممنهج.

واقترح العايدي أن يكون التعاون المجتمعي جزءًا من الحل، من خلال تداول العملات الموجودة، إلى حين تدخل الجهات الرسمية، داعيًا في الوقت ذاته جميع المسؤولين إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية، والعمل المشترك لتجاوز هذه الأزمة التي تهدد السلم الاجتماعي والاستقرار المعيشي.

وأكد أن البنوك تمثل جزءًا أساسيًا من المشكلة، وعليها أن تواجه واجبها الوطني بدلًا من الاختباء خلف المبررات الإجرائية.

سياسة إسرائيلية متعمدة

في السياق، أوضح الباحث في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر أن الأزمة المالية في غزة هي نتاج سياسة إسرائيلية متعمدة، هدفت إلى تجريد القطاع المالي الرسمي، ممثلًا بسلطة النقد والبنوك، من دوره الطبيعي، ودفعه قسرًا نحو السوق السوداء.

واعتبر أبو قمر في حديثه مع صحيفة "فلسطين"، أن فتح بعض فروع البنوك بعد وقف إطلاق النار لا يتجاوز كونه إجراءً شكليًا، طالما بقيت عمليات الإيداع والسحب معطلة، وهي جوهر العمل المصرفي.

وأشار أبو قمر إلى أن خسائر القطاع المالي المباشرة تُقدّر بنحو 42 مليون دولار، نتيجة إتلاف الأموال وتدمير الأصول، منتقدًا بشدة تقاعس سلطة النقد والبنوك، خاصة بعد مرور أربعة أشهر على وقف إطلاق النار، في وقت جرى فيه حل أزمات مماثلة في الضفة الغربية خلال أيام قليلة، ما يعكس، بحسب وصفه، خللًا سياسيًا واضحًا في التعاطي مع غزة.

وأكد أن جذور الأزمة سياسية بامتياز، في ظل رفض الاحتلال أي تدخل حقيقي لمعالجتها، بهدف زيادة خسائر المواطنين وتعميق حالة السخط الشعبي.

ورأى أن الحل العاجل يكمن في تحمل سلطة النقد لمسؤولياتها القانونية بالشراكة مع البنوك، إلى جانب تفعيل دور لجنة التكنوقراط للضغط من أجل إدخال السيولة السليمة، وإخراج العملات المهترئة من التداول، وإيجاد حل شامل يعيد الحد الأدنى من الاستقرار المالي.

ومع استمرار حالة الغضب الشعبي، يؤكد المواطنون أن صبرهم شارف على النفاد، وأن الوقفات الاحتجاجية ليست سوى بداية لتحركات أوسع، إذا ما استمر تجاهل مطالبهم.

فبعد حرب طويلة وحصار خانق، كان الأمل معقودًا على مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار، إلا أن الواقع المالي المرير أعاد إنتاج المعاناة بأشكال جديدة، وترك المواطنين في مواجهة مباشرة مع مؤسسات يفترض بها أن تكون سندًا لهم، لا عبئًا إضافيًا فوق جراحهم المفتوحة.

مصطفى محمد أبو السعود
كاتب ومدون من فلسطين

جروح النزوح
الجُرح الخامس والستون: تدني مستوى النظافة في مخيمات النزوح

لنظافة المكان أثرٌ مهمٌ جداً في صحة الإنسان، سواء على الصعيد النفسي أو الجسدي، فكلما كان المكان نظيفاً شعر الإنسانُ براحة نفسية وحمى نفسه من الأمراض.

في غزة قبلَ عدوان أكتوبر 2023 كانت المؤسسات المختصة بالنظافة مثل البلديات ووكالة الغوث الدولية تقوم بمهام كبيرة من أجل توفير بيئة صحية نظيفة، من خلال توفير الأيدي العاملة وآليات لنقل النفايات اليوميةً من أمام المنازل ووضعها في مكانٍ مخصص لها، والتعامل معها وفق آلية صحية متفق عليها.

أما في غزة في أثناء العدوان منذ أكتوبر 2023 فالحال تغيرت، النظافة لم تعد بالمستوى الذي كان موجوداً سابقاً، نظراً لتكدس الناس في أماكن ضيقة وجديدة لم تكن قد دخلتها الخدمات البلدية بعد، ثم عدم كفاية الأيدي العاملة والآليات المطلوبة لتنظيف المكان، وخطورة الوضع الميداني الأمني من قصف ونسف واغتيالات، وعدم توافر قطع الغيار للسيارات، وخاصة الإطارات والبطاريات.

إزاء ذلك، تكدست القمامة في نقاط كثيرة وقريبة من خيام النازحين، وهذا أسهم في انتشار الأمراض وخاصة الجلدية بين الأطفال؛ لأنهم الأكثر عرضة لذلك.

أمام الصعوبات الكثيرة التي وُلدت من رحم العدوان، لم تقف الجهات المعنية موقف المتفرج، بل اجتهدت جداً لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطن، كل مؤسسة تقدم خدماتها بما تيسر لها من إمكانات، فاجتهدت البلدية لنقل النفايات من مخيمات النزوح إلى أماكن بعيدة، لإبعاد خطر الروائح الكريهة والحشرات والقوارض التي تنشر الأمراض الجلدية.

وعلى سبيل المثال فقد أخبرني الدكتور أحمد الصوفي رئيس بلدية رفح بأن البلدية في بداية العدوان على رفح وقبل النزوح، عملت من خلال صناع الجمال الذين يعملون بالعربات، وكذلك العمال على الأرض على كنس وجمع النفايات، وتمت الاستعانة بمجلس الخدمات المشترك، لتوفير الآليات الثقيلة، وتوزيع الحاويات على الأحياء، وتم إنشاء مكب بديل عن المكب الرئيس في صوفا، في المنطقة الحدودية، خلف الشؤون، وتم توقيع عقد تشغيل عمال مع الصليب لنظافة مراكز الإيواء، فقد كان حجم النفايات الصلبة قبل الحرب كان ١٠٠ طن يومياً، أما في العدوان فأصبح ٦٠٠ طن يوميا، بسبب الأعداد الهائلة للنازحين.

بعد النزوح استمر عمل صناع الجمال في منطقة خدمات بلدية رفح، الممتدة من شارع العطار شمالاً، حتى مشارف رفح، ومن شارع مشتل التحرير حتى مسجد معاوية جنوباً.

ما سبق هو غيض من فيض من الصعوبات التي تواجه النازحين والمؤسسات الخدماتية، مع إصرار العدو على عدم إدخال ما يعيد الحياة إلى شرايين غزة وأهلها.

صور قاتمة من الفضاء.. مخيمات نازحي غزة تزحف بين ركام المدن المدمرة

غزة/ فلسطين:

رصدت صور أقمار صناعية مشهدا إنسانيا مأساويا في مدينة الزهراء جنوب مدينة غزة، فقد تحولت أحياء كانت تنبض بالحياة العلمية والسكنية إلى مخيمين كبيرين يضمان مئات العائلات النازحة. وتكشف الصور كيف زحفت الخيام لتغطي مساحات واسعة فوق ما كان يعرف بـ"محور نتساريم"، لترسم واقعا جديدا فوق أنقاض كانت قبل الحرب بيوتا وجامعات وإحدى المناطق الراقية في القطاع.

وتظهر الصور التي التقطتها شركة فانتور الأمريكية (Vantor)، في الفترة الممتدة بين 4 ديسمبر/كانون الأول 2025 و21 يناير/ كانون الثاني 2026، مراحل بناء المخيمين، حيث بدأت الخيام كبقع صغيرة وسط الحطام ثم تمددت لتغطي مساحة شاسعة تقدر بنحو 655 ألف متر مربع، في محاولة لمنح العائلات سقفا مؤقتا يحميها من شتاء غزة القاسي.

ويقع المخيم الأكبر في منطقة الزهراء، التي كانت تضم جامعة فلسطين وجامعة الإسراء ومباني سكنية شاهقة دمرت خلال حرب (إسرائيل) على غزة. وجرى بناء المخيم تحت إشراف وتنفيذ اللجنة المصرية لإعمار غزة، ويستهدف إيواء عائلات من سكان مدينة الزهراء فقدوا منازلهم جراء الحرب. وأعلنت اللجنة المصرية لإعادة إعمار غزة تسكين 900 عائلة في المخيم، مع توفير خدمات تشمل مدارس ومراكز تعليمية ومرافق يومية.

الاحتلال يمنع مقهى بيافا من بيع منتجات تحمل "رسومات البطيخ"

الناصرة/ فلسطين:

قالت صحيفة هآرتس العبرية إن ما تسمى بلدية (تل أبيب) منعت مقهى في يافا من بيع منتجات تحمل رسومات البطيخ، بعد أن اشتكى ناشط إسرائيلي تربطه علاقة وثيقة بوزير الأمن القومي للاحتلال إيتمار بن غفير، من أنها تدلل على رموز فلسطينية، إذ تتطابق ألوانها مع ألوان العلم الفلسطيني.

وشارك الناشط الإسرائيلي اليميني المتطرف يوآف إلياسي منشورا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يزعم أن المقهى كان يبيع "منتجات تحمل رموزا فلسطينية"، بما في ذلك منتجات مزينة بالبطيخ وكلمة "بلادي". وعقب المنشور، صرّحت بلدية (تل أبيب) بأنها أزالت الأغراض المشار إليها، ووبخت مالكي المقهى. وقالت البلدية في بيان إن المنتجات "من المحتمل أن تسيء إلى المشاعر العامة" ووصفتها بأنها رموز قومية، مضيفة أنها "لا تسمح ببيع السلع ذات الخصائص السياسية في المرافق البلدية".

ويعيش قرابة 15 ألف فلسطيني في يافا، التي كانت مدينة ميناء فلسطينية رئيسية قبل عام 1948، وخلال النكبة، طردت "العصابات الصهيونية" معظم السكان الفلسطينيين في المدينة.

وفي عام 2024، مُنح الناشط المشتكي إلياسي، وهو مغني راب، رتبة شرطية رمزية من قبل قائد شرطة (تل أبيب)، في حفل حضره بن غفير، حسب هآرتس. وظهر البطيخ كرمز فلسطيني لأول مرة بعد حرب عام 1967، عندما سيطر جيش الاحتلال على الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنعت حكومة الاحتلال رفع العلم الفلسطيني علنا، واعتبرت رفعه جريمة، وتكرر الأمر حين منع جيش الاحتلال الشعب الفلسطيني من رفع العلم احتفالا بأسراه المحررين أواخر عام 2023.

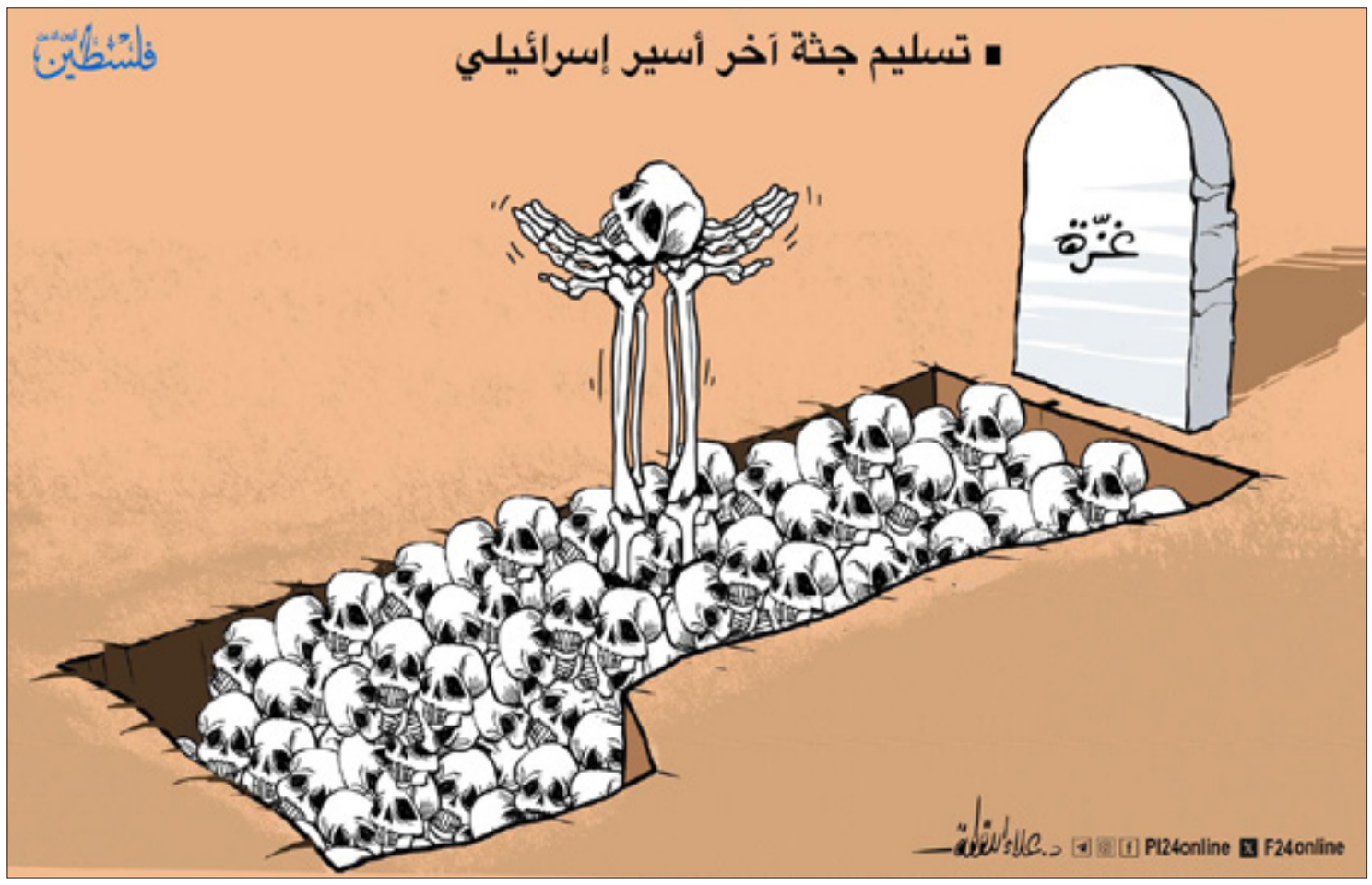

الحرب تلاحق أجنة غزة... تشوهات ووفيات متصاعدة وسط حصار الدواء

غزة/ محمد حجازي:

في وقت يفترض أن يكون قدوم مولود جديد بارقة أمل للحياة، تحول "الحق في الوجود" داخل قطاع غزة إلى معركة قاسية تخوضها الأجنة قبل خروجها للدنيا، فقد تركت تداعيات الحرب المستمرة والظروف البيئية المتردية آثارا عميقة على أجساد الصغار، وسط شلل شبه تام يصيب المنظومة الطبية بفعل الحصار المطبق وإغلاق المعابر.

وكشف مدير وحدة المعلومات الصحية بوزارة الصحة في قطاع غزة زاهر الوحيدي، عن إحصائيات صادمة توثق حجم الكارثة الإنسانية خلال عام 2025.

وأوضح الوحيدي لصحيفة "فلسطين"، أن القطاع سجل 50 ألف مولود جديد خلال عام 2025، إلا أن هذه الولادات لم تكن جميعها بسلام، حيث شابتها عيوب وتشوهات خلقية طالت 322 مولودا نتيجة التلوث البيئي والظروف الصحية القاسية.

وبحسب الوحيدي، فقد سجلت الوزارة وفاة 620 جنينا داخل الأرحام، و457 حالة وفاة لمواليد فارقوا الحياة فور ولادتهم، في حين عانى 4960 طفلا نقصا حادا في الوزن الطبيعي، مؤكدا أن نسبة الارتفاع في حالات التشوهات الخلقية والولادة المبكرة تجاوزت 60% مقارنة بالسنوات التي سبقت الحرب، ولا سيما عام 2022.

وعزا الوحيدي هذه الزيادة الخطيرة إلى استنشاق النساء الحوامل لغبار وبارود الصواريخ، إضافة إلى سوء التغذية الحاد والمجاعة التي ضربت القطاع، ما انعكس مباشرة على نمو الأجنة.

كما أشار إلى أن طفح مياه الصرف الصحي وانعدام النظافة في خيام النزوح فاقما المخاطر الصحية، ما أدى إلى ولادة جيل مثقل بالأمراض.

ولم تعد التقارير الواردة حول استخدام الاحتلال لأسلحة محرمة دوليا، بما في ذلك الفسفور الأبيض والمقذوفات ذات الأثر الحراري والإشعاعي مجرد ادعاءات سياسية، بل هي شهادات وثقها أطباء ووفود دولية ميدانية، حيث حذرت منظمات أممية وحقوقية، مثل: "هيومن رايتس ووتش" و"اليونيسيف"، من المؤشرات الكارثية التي طالت الصحة الإنجابية في غزة، وزيادة حالات الإجهاض وتشوه الأجنة، وسط صمت دولي وشلل في المسار القانوني والمحاكم الدولية.

وشدد الوحيدي على أن الأزمة تمتد لتشمل غياب الرعاية الطبية، موضحا أنه منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار، لم تدخل القطاع الكميات المطلوبة من الأدوية، ما أدى إلى عجز في المستلزمات الطبية تجاوز 52%.

وأوضح أن ما جرى في القطاع الصحي مؤخرا هو "ترميم لأقسام" وليس إعادة تشغيل حقيقية للمستشفيات، ما يجعل المنظومة عاجزة تماما عن التعامل مع الحالات الطبية المعقدة أو إنقاذ المواليد الذين يعانون من تشوهات.

وشدد الوحيدي على أن فتح معبر رفح البري بات "ضرورة وجودية" لا تقبل التأجيل، كونه الممر الوحيد لإنقاذ آلاف الأرواح.

ووصف إغلاق المعبر بأنه تحول إلى "مقصلة" للمرضى، إذ ينتظر 20 ألف مريض، من بينهم 4500 طفل، فرصة للسفر العاجل، مشيرا بأسف إلى أن 1268 مريضا توفوا فعليا وهم على قوائم الانتظار.

وتابع: "إن استمرار إغلاق المعبر لا يحرم المرضى من السفر فحسب، بل يمنع دخول القوافل الطبية والوقود والأدوية النوعية اللازمة لغرف العمليات ووحدات العناية المركزة".

وناشد مدير وحدة المعلومات الصحية المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية الضغط لفتح معبر رفح فورا وبشكل دائم، وإدخال المساعدات الطبية والوفود المتخصصة، مؤكدا أن استمرار الوضع الراهن يعني حكما بالإعدام على آلاف المرضى، وزيادة مضطردة في معاناة أطفال غزة الذين يولدون في بيئة ملوثة ومحرومة من أدنى مقومات الأمان الطبي.

إنفوجرافيك